الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المحاسبية و المالية

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

تخصص: تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير

بعنوان:

المؤونات و تغيراتها في النظام المحاسبي المالي

دراسة حالة : المؤسسة العمومية الإقتصادية mostavi

من إعداد الطالب:

كوريم الشارف

أعضاء لجنة المناقشة:

الأستاذ لحمر عباس/ رئيسا / أستاذ مساعد أ / جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم

الأستاذ بن زيدان الحاج/ مشرفا / أستاذ مساعد أ / جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم

الأستاذ بكريتي بومدين/ مناقشا / أستاذ مساعد أ / جامعة عبد الحميد ابن باديس – مستغانم

السنة الجامعية: 2014– 2015

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين

إلى جميع الأهل و الأقارب

إلى جميع الأصدقاء و الزملاء

شكر و تقدير

لا يسعني في نهاية هذا العمل إلى أن أشكر الله عز و جل و أحمده على ما وفقني إليه و على ما تمكنت من إنجازه في هذا العمل كما أتوجه بأسمى عبارات الشكر و الامتنان إلى كل من :

- ✓ الأستاذ المشرف على هذا العمل الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته القيمة؛
- ✓ و كذلك إلى الأساتذة المشرفين على التربص الميداني؛
- ✓ كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة الذين قبلوا و تحملوا عناء قراءة، تمحيص و مناقشة هذا العمل؛
- ✓ كما أتوجه بخالص شكري و تقديري إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد على إنجاز و إتمام هذا العمل.

الملخص:

تعالج هذه المذكرة موضوع التسجيل المحاسبي للمؤونات في النظام المحاسبي المالي، حيث تطرقنا في الجانب النظري إلى النظام المحاسبي المالي الذي دخل حيز التنفيذ في الفاتح من جانفي 2010 وكيفية تسجيل المؤونات في المخطط المحاسبي الوطني وأيضا في النظام المحاسبي المالي، أما في الجانب التطبيقي فقد أبرزنا أهمية المؤونات في المؤسسات الجزائرية ومدى تأثيرها على الوضعية المالية للمؤسسة.

الكلمات المفتاحية:

التسجيل المحاسبي للمؤونات، النظام المحاسبي المالي، المخطط المحاسبي الوطني، الأصول، الخصوم.

Résumé:

Le sujet de cette thèse c'est la comptabilisation de provisions en système comptable financier, Où nous avons discuté du côté théorique sur le système comptable financier qui est appliqué a partir du premier Janvier 2010, et comment enregistrer approvisionnement dans le plan comptable nationale et aussi dans le système comptable financière, mais dans le côté pratique nous avons souligné l'importance de dispositions dans les entreprises algériennes et leur impact sur la situation financière de l'entreprise.

Les mots clé:

l'enregistrement comptable des provisions, système comptable financier, plan comptable nationale, actif, passif.

الفهرس

الفهرس

العناصر	الصفحة
الإهداء	I
الشكر	II
ملخص	III
الفهرس	VI
قائمة الأشكال و الجداول و المختصرات	VII
قائمة الملاحق	VIII
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: عموميات حول النظام المحاسبي المالي(scf)	
تمهيد	01
المبحث الأول: تقديم النظام المحاسبي المالي.	02
المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي.	2
المطلب الثاني: أسباب الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي.	3
المطلب الثالث: المميزات الأساسية للنظام المحاسبي المالي .	4
المبحث الثاني: أهداف النظام المحاسبي المالي و الكيانات الملزمة بتطبيقه.	5
المطلب الأول: أهداف النظام المحاسبي المالي.	5
المطلب الثاني: أهمية النظام المحاسبي المالي.	6
المطلب الثالث: الكيانات الملزمة و الغير ملزمة بتطبيق النظام المحاسبي المالي.	7
المبحث الثالث: الإطار التصوري و القانوني للنظام المحاسبي المالي.	8
المطلب الأول: الإطار التصوري و تنظيم المحاسبة في النظام المحاسبي المالي.	8
المطلب الثاني: الإطار التشريعي للنظام المحاسبي المالي.	16
المطلب الثالث: الجديد في النظام المحاسبي المالي.	21
خلاصة الفصل الأول	25
الفصل الثاني: المؤونات في النظام المحاسبي المالي	
تمهيد	26
المبحث الأول: مدخل إلى المؤونات .	27
المطلب الأول: ماهية المؤونات .	27

المطلب الثاني: القواعد العامة المتعلقة بالمؤونات	28
المطلب الثالث: تقييم المؤونات.	30
المبحث الثاني: المؤونات في المخطط المحاسبي الوطني .	31
المطلب الأول: المؤونات الخاصة بالأصول .	31
المطلب الثاني: المؤونات الخاصة بالخصوم .	38
المطلب الثالث: جدول توضيحي للمؤونات في المخطط المحاسبي الوطني .	39
المبحث الثالث: التسجيل المحاسبي للمؤونات في النظام المحاسبي المالي .	41
المطلب الأول: مؤونات الأعباء و المخاطر .	41
المطلب الثاني: مؤونة تدني قيم المخزون .	48
المطلب الثالث: مؤونة الخسائر في القيم لحسابات الغير .	48
خلاصة الفصل الثالث	53
الفصل الثالث: تسجيل المؤونات في المؤسسة العمومية الاقتصاديةMOSTAVI	
تمهيد	54
المبحث الأول: تقديم المؤسسة.	55
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة.	55
المطلب الثاني: هدف المؤسسة.	56
المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي و القوانين المعمول بها.	57
المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للمؤسسة.	58
المطلب الثاني: القوانين المعمول بها في المؤسسة.	59
المبحث الثالث: ميزانية المؤسسة وأهم مؤوناتها.	59
المطلب الأول: أصول المؤسسة.	59
المطلب الثاني: خصوم المؤسسة.	61
المطلب الثالث: أهم مؤونات المؤسسة.	63
خلاصة الفصل الثالث	65
الخاتمة العامة	66
قائمة المراجع	69
الملاحق	72
المحتويات	78

قائمة الجداول، الأشكال و المختصرات

قائمة الجداول و الأشكال و المختصرات

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	المؤونات حسب المخطط المحاسبي الوطني	39

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تنظيم مصالح المؤسسة	57

قائمة المختصرات:

- **باللغة العربية:**

الاختصار	المصطلح
ص	صفحة
خ.غ.ج	خصوم غير جارية
إ.م.خ.ق	الإهتلاكات و المؤونات وخسائر القيمة
أ.غ.ج	أصول غير جارية

- **باللغة الأجنبية:**

معنى المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الإنجليزية	الاختصار
معايير المحاسبة الدولية	International Accounting Standards	IAS
معايير التقارير المالية الدولية	International Financial Reporting Standards	IFRS
مرجع سابق	Ouvrage précédemment cite	Op.cit
صفحة	Page	p
المخطط المحاسبي الوطني	Plan Comptable National	pcn
النظام المحاسبي المالي	System Comptable Financier	scf

الملاحق

الملاحق:

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	جدول الإهتلاكات و المؤونات لسنة 2013	72
02	حساب المخزونات و المنتجات قيد الإنجاز لسنة 2013	73
03	حساب رأس المال لسنة 2013	74
04	حساب الأعباء لسنة 2013	75
05	حساب النتيجة حسب الطبيعة لسنة 2013	76
06	حساب النواتج لسنة 2013	77

المقدمةالعامة

مقدمة:

شهد العالم تطورات اقتصادية متلاحقة خلال الربع الأخير من القرن الحالي كان لها انعكاسات واضحة على بيئة الأعمال و التنظيمات الاقتصادية التي تضمها، فامتدت نشاطات بعض الوحدات الاقتصادية لتتجاوز الحدود الإقليمية وانتشرت فروعها في مختلف أنحاء العالم، وظهرت تكتلات اقتصادية عملاقة وتزايد الاهتمام بالاستثمار الأجنبي خاصة في الدول النامية، كل هذه العوامل بالإضافة إلى اختلاف الممارسات المحاسبية من دولة إلى أخرى، وما ينتج عنها من مخاطر أدت إلى تزايد الاهتمام بالتوحيد المحاسبي الذي يؤدي إلى توحيد اللغة وتبني مفاهيم ومصطلحات وتعاريف واحدة، وتوحيد المبادئ وطرق العمل وإعداد المعلومات والإفصاح عنها وتوحيد أشكال القوائم المالية، وإنتاج معلومات مفيدة، ذات مصداقية قابلة للمقارنة، تساعد مستخدميها على اتخاذ القرار، وتوفير قوائم مالية ملائمة و مقبولة دوليا، من خلال تطبيق معايير المحاسبية الدولية من طرف الكيانات و التكتلات الاقتصادية والدول التي ترغب في تطوير نظامها المحاسبي لتواكب متطلبات العصر.

مع هذا الاتجاه المتنامي لعولمة المحاسبة، تفاعلت الجزائر بشكل إيجابي فبعد أن وجدت نفسها بعد لسنة 1957الموروث عن الحقبة (PCG) الاستقلال مجبرة على تطبيق المخطط المحاسبي العام الاستعمارية، قامت بجملة من الإصلاحات مست نظامها المحاسبي بعد تبنيها للنظام الإقتصادي الموجه كللت بصدور المخطط الوطني المحاسبي والذي دخل حيز التطبيق منذ سنة 1976، ومع تخلي الجزائر على الاقتصاد الموجه والتحول إلى اقتصاد السوق، وما واكبها من انفتاح اقتصادي وتحرير للتجارة الخارجية ودخول الشركات متعددة الجنسيات السوق الجزائرية ولا سيما في قطاع المحروقات، أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يستجيب لمختلف الاحتياجات وكشفت الممارسات المحاسبية على العديد من النقائص ووجهت للمخطط العديد من الانتقادات، وعليه أصبح تعديله ضرورة وحتمية ملحة لتكييفه مع متطلبات اقتصاد السوق ومواكبة التطورات الحاصلة في مجال المحاسبة على المستوى الدولي، وبداية من الثلاثي الثاني من سنة 2001 بدأت عملية الإصلاح التي مولت من طرف البنك الدولي وأوكلت للعديد من الخبراء الفرنسيين بالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة تحت إشراف وزارة المالية كللت هاته الجهود بتبني النظام المحاسبي المالي. بصدور القانون07 -11 بتاريخ 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، تبين أن خيار هيئة التوحيد في الجزائر ممثلة في المجلس الوطني للمحاسبة، يمثل قطيعة جذرية مع الثقافات والممارسات المحاسبية المسندة للمخطط المحاسبي الوطني والتي سادة ما يقارب ربع قرن من الزمن، وبدأت تبرز على الساحة جملة من المشاكل وردود الأفعال أهمها تأجيل تطبيق هذا النظام

إلى الفاتح من جانفي2010 وتوالت بعد ذلك عمليات إصدار النصوص التشريعية والتنظيمية المحددة لكيفيات وإجراءات التطبيق

بالموازاة مع العديد من ردود الأفعال، وفي مقدمتها موقف مجلس المنظمة الوطنية لخبراء المحاسبة من عملية الإصلاح، نظرا لعدم إشراك أصحاب المهنة واستشارتهم، بالإضافة للمشاكل التي واجهتها المؤسسة الإقتصادية الجزائرية لتأهيلها لضمان الانتقال نحو النظام الجديد باعتبارها المعني الأول بتطبيق هذا النظام.

لقد شهدت معظم العناصر و الحسابات تغيرات ملموسة، ومن أهمها المؤونات التي أولى لها النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة باعتبارها المحرك الرئيسي للمؤسسة، حيث أن الموظف بمجرد توظيفه في المؤسسة تخصص له مؤونة التي تتضمن مبالغ مالية موجهة للتقاعد، العطل مدفوعة الأجر، التعويضات...الخ.

إن المؤونات تعتبر الركيزة الأساسية في المؤسسة الاقتصادية لأنها تمس أغلب عناصر ميزانية المؤسسة، نذكر منها مؤونة خسائر القيمة، مؤونة للبضائع، مؤونة للزبائن، مؤونة للسندات، مؤونة للأخطار المحتملة كالزلازل والفيضانات.

وللإلمام بالموضوع بكل جوانبه ارتأينا إلى طرح الإشكالية التالية:

- ما هو واقع المؤونات في النظام المحاسبي المالي ؟

و لمعالجة مختلف جوانب الإشكالية الرئيسية تم تقسيمها إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو النظام المحاسبي المالي الجديد، و ما أهدافه ؟
- ما هي المؤسسات المجبرة بتطبيقه؟
- كيف تغيرت المؤونات في ظل هذا النظام؟
- ما هي أهم المؤونات الموجودة في هذا الأخير؟

للإجابة على التساؤلات المطروحة نقترح الفرضيات التالية:

- النظام المحاسبي المالي هو نظام لتنظيم المعلومة المالية، يسمح بإعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة.
- المؤونة عبارة عن تكلفة من التكاليف التي تحمل إلى الدورة المحاسبية.

- من أهم المؤونات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي هي مؤونة خسارة القيمة، مؤونة تدني قيمة المخزون، مؤونة تدني قيم الزبائن، مؤونة تدني التثبيتات المالية.
- تغيرت المؤونات من حيث الحسابات و أسمائها.

أهداف البحث:

- إبراز أهمية المؤونات محاسبيا بالنسبة للمؤسسة ومحيطها الخارجي.
- توضيح آلية تطبيق النظام المحاسبي المالي فيما يخص عنصر المؤونات.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

- تركيز الاهتمام على إحدى أهم عناصر المؤسسة، ألا وهي المؤونات، حيث أن عدم التحكم في تقييمها محاسبيا و معالجة السليمة لهذا العنصر الهام يؤدي إلى إعطاء صورة غير صحيحة عن الوضعية المالية للمنشأة.
- نظرا لحداثة تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، وفي إطار الجهود المبذولة من طرف أهل الاختصاص في تفعيل و تسهيل الممارسة المحاسبية، تندرج هذه الدراسة لتوضيح المصطلحات الجديدة المتعلقة بالمؤونات.

مبررات اختيار الموضوع:

- الأسباب الموضوعية:
- أهمية الموضوع الذي يعالج أحد أهم عناصر المؤسسة.
- تزامن اختيار الموضوع مع الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي بفترة ليست ببعيدة مما نتج نقائص على مستوى البحوث و المراجع التي تتطرق إلى محاسبة المؤونات في هذا النظام.
- تناسب طبيعة الدراسة مع موضوع التخصص.
- الأسباب الذاتية:
- موضوع جديد من نوعه لم يتم التطرق إليه من قبل.
- الرغبة الذاتية في البحث في مجال المحاسبة المالية.

- لفت الانتباه إلى ضرورة الإسهام في تطوير الممارسات المحاسبية.
- رغبتي في دراسة هذا الموضوع و توسيع معرفتي حول المحاسبة في ظل النظام المحاسبي المالي.

حدود الدراسة:

- الحدود المكانية:

لقد تمت هذه الدراسة في المؤسسة العمومية الإقتصادية (mostavi) لتربية الدواجن ببلدية عين النويصي- ولاية مستغانم.

- الحدود الزمانية:

لقد تمت هذه الدراسة من خلال الإطلاع على الوثائق المحاسبية والميزانيات للشركة خلال الفترة من بداية مارس إلى غاية ماي 2015.

منهج البحث و الأدوات المستخدمة:

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف و تحليل العلاقة بين المؤونات و كيفية تسجيلها محاسبيا في ظل النظام المحاسبي المالي و ذلك في الجزء النظري في البحث، أما في الجزء التطبيقي فقد اعتمدنا على أسلوب دراسة الحالة في مؤسسة العمومية الإقتصادية (mostavi) لتربية الدواجن.

مرجعية الدراسة:

قمنا بإجراء هذه الدراسة اعتمادا على مجموعة من البحوث العلمية وأبرزها مذكرات ماستر وماجستير حول النظام المحاسبي المالي إضافة إلى الكتب ومجلات البحث العلمي و القوانين والجرائد الرسمية المتعلقة بموضوع الدراسة.

صعوبات البحث:

- انعدام الدراسات التي تتناول موضوع المؤونات.
- ضيق الوقت لإجراء تربص.
- قلة المراجع و المذكرات.
- صعوبة الموضوع.

هيكل البحث:

بغية الإجابة على إشكالية البحث والأسئلة المطروحة قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول فصلين نظريين وفصل تطبيقي، تسبقهم مقدمة عامة تضمنت العناصر المنهجية لدراسة البحث وتعقبهم خاتمةعامة تضمنت تلخيص عام للدراسة و نتائج اختبار الفرضيات ثم عرض النتائج المتوصل إليها من توصيات و أفاق للدراسة.

الفصل الأول: لقد حاولنا في هذا الفصل تسليط الضوء على النقاط التالية: مفهوم النظام المحاسبي المالي، أهدافه، أهميته، الكيانات الملزمة بتطبيقه، والإطار التصوري و القانوني لهذا النظام.

الفصل الثاني: كما تطرقنا في هذا الفصل إلى النقاط كالآتي: تعريف المؤونات، المؤونات في المخطط المحاسبي الوطني، التسجيل المحاسبي للمؤونات في النظام المحاسبي المالي.

الفصل الثالث: وهو فصل تطبيقي أي عبارة عن دراسة ميدانية، حاولنا من خلالها إبراز ما يلي: لمحة تاريخية عن المؤسسة العمومية الاقتصادية مستافي، أهدافها، هيكلها التنظيمي، ميزانيتها، وأهم مؤوناتها.

الفصل الأول

عموميات حول النظام المحاسبي المالي(scf)

المبحث الأول: تقديم النظام المحاسبي المالي

المبحث الثاني: أهداف النظام المحاسبي المالي والكيانات الملزمة بتطبيقه

المبحث الثالث: الإطار التصوري والقانوني للنظام المحاسبي المالي

الفصل الأول: عموميات عن النظام المحاسبي المالي

تمهيد:

لقد توجت عملية الإصلاح المحاسبي والتي عكفت عليها وزارة المالية بإصدار القانون 07-11 في 25 نوفمبر 2007، الذي تضمن النظام المحاسبي الجديد، والذي حل محل المخطط المحاسبي الوطني لسنة 1975. لقد أحدث هذا المرجع المحاسبي الجديد المنسجم و المتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS تغيرات عديدة سواء على مستوى التعاريف و المفاهيم أو على مستوى قواعد التقييم و التسجيل المحاسبي و كذا طبيعة و محتوي القوائم المالية التي يجب إعدادها من قبل المؤسسات الخاضعة قانون الإعداد القوائم المالية.

هذه التغيرات الناجمة عن الدور المنوط للمحاسبة، و التي سترتبط من الآن فصاعدا بالواقع الإقتصادي للعمليات التي تقوم بها المؤسسة، تتطلب جهودا معتبرة في التأهيل وإعادة التأهيل قصد الإلمام و الإحاطة بالتغيرات التي حصلت، ولو أن الأسس التقنية للمحاسبة لم تتغير.

الفصل الأول: عموميات عن النظام المحاسبي المالي

المبحث الأول: تقديم النظام المحاسبي المالي

المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي

صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 و طبقا لهذا القانون فإن: " "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية يتم تصنيفها، تقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة على الوضعية المالية و ممتلكات الكيان (شخص طبيعي أو معنوي) و نجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"، حيث يتضمن النظام المحاسبي المالي معطيات جديدة تحتوي على جملة من المبادئ المحاسبية والقوائم المالية، كما يتضمن[1]:

- تصنيف الكتل المحاسبية و المجموعات.
- تحديد الحسابات.
- وضع القوائم المالية.
- تحديد المبادئ المحاسبية التي تحكم الدورة المحاسبية.

- من خلال التعريف السابق يمكن أن نستنتج الخصائص التالية للمحاسبة المالية:
- المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية .
- مدخلات النظام هي معطيات قاعدية قابلة للقياس النقدي .
- مخرجات النظام تمثل كشوف تعكس بصدق المركز المالي للكيان.
- هدف النظام قياس أداء و نجاعة الكيان (جدول حسابات النتائج) ،ووضعية الخزينة (جدول التدفقات النقدية) .
- يتم إعداد الكشوف المالية في نهاية السنة المالية.[2]

- **بنية النظام المحاسبي المالي الجديد:** يحتوي الإطار المحاسبي الجديد على سبعة مجموعات أساسية [3] و هي:

---

[1] – عبد الله قنيع، ***التقييم المحاسبي للمخزونات في ظل النظام المحاسبي المالي***، مذكرة نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، جامعة ورقلة، 2013-2014، www.tassilialgerie.com ، 2015/04/20، ص ص 8- 9.

[2] – سليم بن رحمون، ***تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفقا لـــ NSCF***، مذكرة نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2012- 2013، www.univ-biskra.dz ، 2015/03/18، ص ص 62-63

[3] - كتوش عاشور(2013)، ***المحاسبة العامة***، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، ص56

الصنف الأول : حسابات رؤوس الأموال.

الصنف الثاني : حسابات التثبيتات.

الصنف الثالث : حسابات المخزونات والمنتوجات قيد التنفيذ .

الصنف الرابع : حسابات الغير.

الصنف الخامس : الحسابات المالية.

الصنف السادس : حسابات الأعباء.

الصنف السابع : حسابات المنتوجات.

أما الأصناف 8 ،9 غير مستعملة في مستوى الإطار المحاسبي، يمكن للكيانات استعمالها بحرية، و ذلك لمتابعة محاسبتها التسييرية و التزاماتها المالية خارج الميزانية .[4]

المطلب الثاني: أسباب الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي

أصبح المخطط المحاسبي الوطني في ظل التوجهات الإقتصادية الجديدة لا يستجيب لمتطلبات المهنيين و المستثمرين، و ذلك لأسباب خارجية و أخرى داخلية و هي[5] :

- *الأسباب الداخلية:*

- تحول دور الدولة في الميدان الإقتصادي و التجاري من طرف فعال إلى دور منظم.
- أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يتماشى و التوجه الإقتصادي الحالي للبلد.
- يستجيب المخطط المحاسبي الوطني بالدرجة الأولى إلى المستلزمات الجبائية، و تم وصفه بأنه نظام مؤسس لتحديد الضريبة.
- أصبحت النظرة القانونية في المخطط المحاسبي الوطني تطغى على النظرة الإقتصادية.
- أصبحت المؤسسات في ظل المخطط المحاسبي الوطني تستعمل مبدأ الحيطة و الحذر بصفة مبالغ فيها عوضا لمبدأ الصورة الوفية بحثا على أكثر ضمانات عند وقوعها المحتمل في الإفلاس.

[4] – سليم بن رحمون، نفس المرجع، ص63

[5] – مسعودي دراوسي و آخرون، ***مقارنة النظام المحاسبي المالي بالمعايير الدولية للمحاسبة***، ورقة بحثية، جامعة البليدة، www.kantakji.com، في 05/05 /2015، ص ص 3- 4.

- *الأسباب الخارجية:*

- يعتبر تبني المعايير المحاسبية الدولية استجابة لمتطلبات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي و مشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.
- ظهرت في عدة بلدان احتياجات إضافية في التمويل من القطاع الخاص و ذلك بعد ما تحولت مهمة الدولة من راعية لهذا القطاع إلى مشرفة عليه.
- عند البحث عن موارد مالية جديدة، أصبحت المؤسسات لا تقتصر على الأسواق المحلية فقط، بل أصبحت تلجأ إلى الأسواق المالية الدولية .
- يتطلب تطور المؤسسات احتياجات معتبرة من الموارد المالية في إطار الاقتصاد العالمي الذي لا يعترف بالحدود الجمركية .
- يشترط عند طلب الاستفادة من أية خدمة كانت من الأسواق المالية الدولية، الامتثال للمعايير المحاسبية الدولية .
- يستلزم التفتح الإقتصادي استعمال معلومات صحيحة، موثوقة، موحدة، ومعدة وفق معايير محاسبية دولية، وذلك تسهيلا لنقل المعلومات الإقتصادية و لعمليات التجميع المحاسبي للمؤسسات المتعددة الجنسيات .

المطلب الثالث: المميزات الأساسية للنظام المحاسبي المالي

- يتميز النظام المحاسبي المالي بأربعة إستحداثات أساسية جديدة[6]:

- اعتماد الحل الدولي الذي يقرب التطبيق المحاسبي الجزائري للتطبيق العالمي و الذي يسمح للمحاسبة بالسير مع قاعدة تصورية و مبادئ أكثر تكيفا مع الاقتصاد الجديد وإنتاج معلومة مفصلة.
- توضيح المبادئ و القواعد التي يجب أن تسير التطبيق المحاسبي لاسيما تسجيل المعاملات، تقييمها، وإعداد الكشوف المالية (القوائم المالية).
- التكفل باحتياجات المستثمرين الحالية و المحتملة، الذين يملكون معلومة مالية عن المؤسسات على حد سواء منسقة، قابلة للقراءة، تسمح بالمقارنة واتخاذ القرار.
- إمكانية المؤسسات الصغيرة تطبيق نظام معلوماتي قائم على محاسبة مبسطة.

[6] - كتوش عاشور، نفس المرجع، ص 52.

كما يمكن أن نظهر بعض المزايا التي يوفرها تطبيق النظام المحاسبي المالي الجزائري في كونه قريب من التطبيقات المحاسبية العالمية المتطورة، بإعتباره متوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة، وسده للثغرات بوضع أدوات ملائمة لجميع المعطيات و تحليلها بشكل يرسخ التسيير الشفاف للمؤسسات، كما أنه يؤدي إلى ترقية التعليم المحاسبي بشكل عام، و يعزز من مسار اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي، و يساعد على إنشاء و ظهور سوق مالية تضمن سيولة رؤوس الأموال و التمويل للمؤسسات من خلال تشجيع الاستثمار بعد إعطاء معلومات مطلوبة سهلة القراءة من المحللين الماليين.[7]

المبحث الثاني: أهداف النظام المحاسبي المالي و الكيانات الملزمة بتطبيقه

المطلب الأول: أهداف النظام المحاسبي المالي

- يساعد النظام المحاسبي المالي في تحقيق عدة أهداف يمكن تلخيصها فيما يلي[8]:

- إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني.
- تقريب ممارساتنا المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية.
- تقييم عناصر الميزانية وفقا لمبدأ الصورة الوفية و العادلة.
- تمكين المؤسسات الإقتصادية من تقديم معلومات مالية ذات نوعية و أكثر شفافية.
- ترقية النظام المحاسبي الجزائري ليتواكب و يتوافق مع الأنظمة المحاسبية الدولية.
- إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية و أداء الكيان.
- العمل على تحقيق العقلانية من خلال الوصول إلى الشفافية في عرض المعلومات.
- قابلية مقارنة المؤسسات لنفسها عبر الزمن و بين المؤسسات على المستويين الدولي و الوطني.
- قواعد التقييم في النظام المحاسبي المالي تسهل على مستخدمي القوائم معرفة الوضعية المالية للمؤسسة.
- من الأهداف الأساسية للنظام المحاسبي المالي وضع أدوات تتكيف و البيئة الجديدة للجزائر التي تولدت على إثر الإصلاحات الاقتصادية و العلاقات الارتباطية الجديدة لها، خاصة دخولها في الشراكة مع

[7] – كتوش عاشور، مرجع سبق ذكره، ص ص 54-55

[8] – عبد الله قنيع، نفس المرجع، ص9.

الاتحاد الأوروبي و التقدم الملحوظ الذي يميز المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة[9].

المطلب الثاني: أهمية النظام المحاسبي المالي[10]

يكتسي النظام المحاسبي المالي أهمية بالغة كونه يستجيب لمختلف احتياجات المهنيين و المستثمرين و سيساهم في تقديم المعلومة المالية وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية بلا شك في تحسين جودتها.

1- يسمح بتوفير معلومة مالية مفصلة و دقيقة تعكس الصورة الصادقة للوضعية المالية للمؤسسة.

2- توضيح المبادئ المحاسبية الواجب مراعاتها عند التسجيل و التقييم، و كذا إعداد القوائم المالية مما يقلص من حالات التلاعبات.

3- يساهم في تحسين تسيير المؤسسة من خلال فهم أفضل للمعلومات التي تشكل أساس لاتخاذ القرار، وتحسين اتصالها مع مختلف الأطراف المهتمة بالمعلومة المالية.

4- يستجيب لاحتياجات المستثمرين الحالية و المستقبلية، كما أنه يسمح بإجراء المقارنة.

5- يسمح بالتحكم في التكاليف مما يشجع الاستثمار و يدعم القدرة التنافسية للمؤسسة.

6- يسهل عملية مراقبة الحسابات التي ترتكز على مبادئ محددة بوضوح .

7- يضمن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية المتعامل بها دوليا، مما يدعم شفافية الحسابات و تكريس الثقة في الوضعية المالية للمؤسسة .

8- انسجام النظام المحاسبي المطبق في الجزائر مع الأنظمة المحاسبية العالمية.

9- تحسين تسيير القروض من طرف البنوك من خلال توفير وضعية مالية وافية من قبل المؤسسة.

10- يؤدي إلى زيادة ثقة المساهمين ،بحيث يسمح لهم بمتابعة أموالهم في المؤسسة.

11- يسمح للمؤسسات الصغيرة بتطبيق محاسبة مالية مبسطة.

12- يعتمد على القيمة العادلة في تقييم أصول المؤسسة، بالإضافة إلى التكلفة التاريخية المعتمدة في المخطط المحاسبي الوطني.

13- يسمح بمقارنة القوائم المالية للمؤسسة مع مؤسسة أخرى لنفس القطاع، سواء داخل الوطن أو خارجه، أي مع الدول التي تطبق المعايير المحاسبية الدولية.

[9] - كتوش عاشور، مرجع سبق ذكره ص52.

[10] - بن بلغيث مدني(2007)، إشكالية التوحيد المحاسبي، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة ورقلة، www.eshamel.net ، ص57

المطلب الثالث: الكيانات الملزمة و الغير ملزمة بتطبيق النظام المحاسبي المالي

- *الكيانات الملزمة بتطبيق النظام المحاسبي المالي:* يطبق النظام المحاسبي المالي على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، ويستثني من مجال تطبيق هذا النظام الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية. و منه يلتزم بمسك محاسبة مالية كل من[11]:

- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري.
- التعاونيات.
- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة.
- كل الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الخاضعون لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي.

و حسب المادة رقم 03 يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة.

- *الكيانات الغير ملزمة بتطبيق النظام المحاسبي المالي*[12] :

نصت الفقرة الثانية من المادة 02 من القانون 07-11 على أنه يستثنى من مجال تطبيق هذا القانون، الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية، ويمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها(يشمل رقم الأعمال مجموع النشاطات الرئيسية والثانوية)، وعدد مستخدميها(المستخدمين الذين يعملون ضمن الوقت الكامل) حسب نوعية نشاطها خلال سنتين ماليتين متتاليتين الحدود الآتية :

- النشاط التجاري:
  - ✓ رقم الأعمال لا يتعدى 10ملايين دينار.
  - ✓ عدد المستخدمين لا يتعدى 9 أجراء.
- النشاط الإنتاجي و الحرفي:
  - ✓ رقم الأعمال لا يتعدى 6 ملايين دينار.

[11] – كتوش عاشور، مرجع سبق ذكره، ص21

[12] – رفيق يوسفي، ***النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية و متطلبات التطبيق***، مذكرة نيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة أم البواقي، 2010-2011، www.startimes.com ، 2015/03/16، ص55

- ✓ عدد المستخدمين لا يتعدى 9 أجراء.

- النشاط الخدمي و النشاطات الأخرى :

- ✓ رقم الأعمال لا يتعدى 6 ملايين دينار.
- ✓ عدد المستخدمين لا يتعدى 9 أجراء.

المبحث الثالث: الإطار التصوري و القانوني للنظام المحاسبي المالي

المطلب الأول: الإطار التصوري و تنظيم المحاسبة في النظام المحاسبي المالي

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية و معايير محاسبية و مدونة حسابات ،تسمح بإعداد قوائم مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها، و يعتبر هذا الإطار من بين المفاهيم الجديدة التي جاء بها النظام، والتي تعتبر بمثابة إضافات هامة بالمقارنة مع المخطط المحاسبي الوطني، كما يبرز المفاهيم و يحدد المبادئ التي تشكل أساس إعداد القوائم المالية ،ويكون بذلك قاعدة هامة تعتمد عليها الإجراءات المحاسبية .[13]
يتضمن الإطار التصوري[14] :

- مجال التطبيق.
- المبادئ و الاتفاقيات المحاسبية.
- الأصول و الخصوم و الأموال الخاصة والنواتج و الأعباء.

- *مجال التطبيق:*

يقصد بمجال التطبيق تحديد الكيانات الملزمة قانونا بمسك محاسبة مالية وفقا للنظام المحاسبي الجزائري و التي حددها القانون 07 - 11.

[13] – كتوش عاشور، مرجع سبق ذكره، ص ص20 -21.
[14] – رفيق يوسفي، نفس المرجع، ص ص 54-56.

- *المبادئ المحاسبية:*

✓ *المبادئ المتعلقة بالملاحظة : وتشمل مايلي:*

- *مبدأ القيد المزدوج :*

جاء في المادة 16 من القانون 07-11 أن الكتابات المحاسبية تحرر وفقا لمبدأ القيد المزدوج، أين يمس كل تسجيل محاسبي على الأقل حسابين أحدهما مدين و الآخر دائن، في ظل احترام التسلسل الزمني في تسجيل العمليات و الأحداث الإقتصادية، ويجب أن يكون المبلغ المدين مساوي للمبلغ الدائن، كما يجب أن يحدد كل تسجيل محاسبي مصدر كل معلومة ومضمونها وتخصيصها، و كذا مرجع الوثيقة الثبوتية التي يستند إليها.

- *مبدأ الوحدة المحاسبية:*

نصت المادة 09 من المرسوم التنفيذي 08-156 على أن كل كيان يجب أن يعتبر كما لو كان وحدة محاسبية مستقلة و منفصلة عن مالكيها، فالمحاسبة المالية تقوم على مبدأ الفصل بين أصول الكيان وخصومه وأعبائه و نواتجه.

إذا كل كيان مهما كانت طبيعته و نوعية نشاطه عند تأسيسه و بداية ممارسة نشاطه يكتسب شخصية معنوية و مادية مستقلة عن شخصية مالكيه.

- *مبدأ الاستمرارية:*

أقرت المادة 07 من نمس المرسوم بمبدأ استمرارية النشاط، حيث نصت على أن الكشوف المالية تعد على أساس استمرارية الاستغلال، بافتراض متابعة الكيان لنشاطاته في المستقبل، إلا إذا طرأت أحداث أو قرارات قبل تاريخ نشر الحسابات من الممكن أن تتسبب في التصفية أو التوقف عن النشاط في المستقبل القريب.

و من أهم النتائج المترتبة على تبني هذا المبدأ:[15]

- تقييم الأصول بأنواعها على أساس التكلفة التاريخية .
- الالتزامات المستحقة على المؤسسة تمثل ديون تستحق الدفع في المستقبل، أي في التاريخ المحدد للسداد و هو ما يؤكد فكرة استمرارية الكيان في نشاطه.
- فكرة استمرارية الكيان في نشاطه يؤكد مفهوم قدرة الكيان على تحقيق الأرباح في المستقبل.

[15] – رفيق يوسفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 57 – 59

- *مبدأ الفترة المحاسبية :*

نصت المواد 12، 13، 14 من المرسوم التنفيذي المذكور سلفا على مجموعة من النقاط تكرس في مجملها العمل بمبدأ الفترة المحاسبية أو مبدأ استقلالية الدورات و هي:

- تكون نتيجة كل سنة مالية مستقلة عن السنة التي سبقتها و عن السنة التي تليها.
- يجب أن تكون الميزانية الافتتاحية للسنة المالية مطابقة للميزانية الختامية للسنة المالية السابقة.

كما حددت المادة 30 من القانون 07-11 السنة المالية أو المحاسبية بـــ 12 شهر تغطي السنة المدنية (أي من 01 جانفي إلى 31 ديسمبر) إلا أنه يمكن في بعض الحالات الاستثنائية، السماح للكيان بغلق السنة المالية في تاريخ آخر غير 31 ديسمبر، وهذا عند:

– ارتباط الكيان بدورة استغلال لا تتماشى مع السنة المدنية.

– في الحالات التي تكون فيها مدة السنة المالية أقل أو أكثر من 12 شهر، لا سيما في حالة إنشاء أو وقف نشاط الكيان أو حالة تغيير تاريخ الغلق ويجب تحديد المدة المقررة وتبريرها في الملحق .

✓ *المبادئ المتعلقة بالقياس : تتمثل فيما يلي :*

- *مبدأ ثبات الوحدة النقدية :*

ألزمت المادة 10 من المرسوم التنفيذي 08- 156 كل كيان باحترام مبدأ الوحدة النقدية، ويشكل الدينار الجزائري وحدة القياس الوحيدة لتسجيل معاملات الكيان، كما يشكل وحدة قياس للمعلومات التي تحملها الكشوف المالية.

- *مبدأ التكلفة التاريخية*[16]*:*

نصت المادة 16 من نفس المرسوم على إدراج الأصول و الخصوم و النواتج و الأعباء في الكشوف المالية بتكلفتها التاريخية، على أساس قيمتها عند معاينتها دون الأخذ في الحسبان آثار تغيرات الأسعار وتطور القدرة الشرائية، وتتألف التكلفة التاريخية للسلع و الممتلكات عند إدراجها في الحسابات عقب خصم الرسوم القابلة للاسترجاع و التخفيضات التجارية و التنزيلات و غيرها من العناصر المماثلة من:

[16] - ***projet du système comptable financier***, ministère des finances, juillet, 2006, document de travail, p6.

- السلع أو الأصول أو الممتلكات المكتسبة عن طريق الشراء: تكلفة الشراء(تكلفة الشراء + مصاريف الشراء).
- السلع أو الأصول أو الممتلكات المكتسبة كالمساهمات العينية: قيمة الأسهم (عدد الأسهم × القيمة السهمية للسهم).
- السلع أو الأصول أو الممتلكات المستلمة مجانا: قيمتها الحقيقية عند تاريخ دخولها (أي القيمة السوقية عند تاريخ الاستلام).
- السلع أو الأصول أو الممتلكات التي ينتجها الكيان: تكلفة الإنتاج (تكلفة شراء المواد المستهلكة و الخدمات).

- *مبدأ الحيطة والحذر*[17]:

أخذ النظام المحاسبي المالي الجزائري بمبدأ الحيطة والحذر في التسجيل المحاسبي بما ورد في المادة 14 من المرسوم التنفيذي 08-156 ،حيث يجب أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة الذي يؤدي إلى تقدير معقول للوقائع في ظروف الشك، قصد تفادي تحويل شكوك موجودة إلى المستقبل ما من شأنه التثقيل بالديون لممتلكات الكيان أو نتائجه، فينبغي أن لا يبالغ في تقدير قيمة الأصول و النواتج، كما يجب أن لا يقلل من قيمة الخصوم و الأعباء، ولا يؤدي تطبيق المبدأ إلى تكوين احتياطات خفية أو مؤونات مبالغ فيها.

- *مبدأ عدم المقاصة:*

جاء في المادة 15 من القانون 07-11 أنه لا يمكن إجراء أي مقاصة بين عنصر من الأصول وعنصر من الخصوم ،ولا عنصر بين النواتج وعنصر من الأعباء ،إلا إذا تمت هذه المقاصة على أسس قانونية أو تعاقدية أو إذا كان من المقرر أصلا تحقيق عناصر هذه الأصول و الخصوم و النواتج و الأعباء بالتتابع أو على أساس صافي، أي أن الأحداث و المعاملات التي يقوم بها الكيان خلال السنة المالية تسجل كاملة دون اختصار، فلا يجوز مثلا القيام بمقاصة بين الرسم على القيمة المضافة المسترجعة و المستحقة رغم أن هذه المقاصة لا تؤثر على الوضعية المالية للكيان في نهاية الدورة المحاسبية، فمبدأ عدم المقاصة هدفه إعطاء صورة صادقة على نشاط

[17] – رفيق يوسفي، مرجع سبق ذكره، ص60.

الكيان و معاملاته مع الغير، كما يهدف إلى منع فقدان المعلومات المالية و خاصة تلك التي تعتبر مؤشرا على الإفلاس.

✓ *المبادئ المتعلقة بالاتصال: وتشمل مايلي*[18]:

- *مبدأ الإفصاح عن المعلومة الجيدة:*

كرست المادة 11 من المرسوم التنفيذي 08-156 مبدأ الإفصاح عن المعلومة الجيدة أو مبدأ الأهمية النسبية، فبمقتضى هذا المبدأ تبرز الكشوف المالية كل معلومة مهمة يمكن أن تؤثر على حكم مستعمليها اتجاه الكيان، فيجب أن تعكس الصورة الصادقة للكشوف المالية معرفة المسيرين للأهمية النسبية للمعلومات عند تسجيلهم للأحداث و المعاملات التي يقوم بها الكيان.

- *مبدأ الصدق (الصورة الصادقة)*[19]:

جاء في المادة 19 من المرسوم التنفيذي 08-156 أنه يجب أن تستجيب الكشوف المالية بطبيعتها ونوعيتها وضمن احترام المبادئ و القواعد المحاسبية إلى هدف إعطاء صورة صادقة، وذلك بمنح معلومات مناسبة عن الوضعية المالية و نجاعة الكيان .

احترام هذا المبدأ يسمح لمستعملي الكشوف المالية ببناء صورة صادقة وأكثر موضوعية عن الوضعية المالية للكيان، فالصورة الصادقة هي عبارة عن هدف يرجى بلوغه من المحاسبة باعتبارها نظاما للمعلومات يمكن من خلاله تمثيل الواقع الإقتصادي و المالي للكيان.

- *مبدأ ثبات الطرق المحاسبية:*

تغيير الطرق المحاسبية يعني التعديل في المبادئ و الأسس و الاتفاقيات و القواعد والممارسات المحاسبية التي يطبقها الكيان، ونصت المادة 15 من المرسوم 08-156 على ضرورة الالتزام بمبدأ ثبات الطرق المحاسبية بقولها "لا يبرر أي إستثناء من مبدأ ديمومة الطرق المحاسبية إلا بالبحث عن معلومة أفضل أو التغيير في التنظيم، فانسجام المعلومات المحاسبية وقابلية مقارنتها خلال الفترات المتعاقبة يقتضي تطبيق نفس الطرق و القواعد المتعلقة بتقييم العناصر وعرض الكشوف .

[18] – رفيق يوسفي، مرجع سبق ذكره، ص61.

[19] - projet de système comptable financier, op-cit, p6.

كما أكد ذلك القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمتعلق بتحديد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، بقوله "لا يعمد إلى تغيير طريقة محاسبية إلا إذا كان هذا التغيير مفروضا في إطار تنظيم جديد أو كان يسمح بنوع من التحسين في عملية تقديم الكشوف المالية للكيان المعني.

- *مبدأ تغليب الواقع المالي على الظاهر القانوني*[20]:

كرست المادة 18 من المرسوم التنفيذي 08-156 هذا المبدأ بقولها "تقيد العمليات في المحاسبة وتعرض ضمن الكشوف المالية طبقا لطبيعتها ولواقعها المالي و الإقتصادي دون التمسك فقط بمظهرها القانوني، و لم يكن هذا المبدأ معمولا به في الجزائر فيما قبل، حيث كانت الممارسات المحاسبية تضبط استنادا للإجراءات القانونية والنصوص التشريعية التي لا يمكن الخروج عنها، فعلى سبيل المثال كان التسجيل المحاسبي لعناصر ذمة الكيان يتم على أساس ملكية هذه العناصر، الأمر الذي يتعارض مع الواقع في الحالة التي يحصل فيها الكيان على عناصر ذمته (الاستثمارات) عن طريق القرض الإيجاري، فتظهر فقط أقساط الكراء في جدول حسابات النتائج بينما تظهر المعلومات الأخرى المتعلقة بهذا الإستثمار في الملحق .

- *الأصول والخصوم والنواتج و الأعباء*[21].

✓ *الأصول :* هي الموارد التي يسيرها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لأن توفر له منافع اقتصادية مستقبلية، فشرط إدراج الأصل هو التسيير والقدرة على تحقيق منافع اقتصادية للكيان، ومن خلال هذا التعريف يمكن ملاحظة أن الأصول التي يستأجرها الكيان لهدف ما تعتبر ضمن عناصر الأصول وتدرج في الميزانية، وتنقسم الأصول إلى:

– أصول غير جارية.

– أصول جارية .

و ميزت المادة 21 من المرسوم التنفيذي رقم 08- 156 بين الأصول الجارية وغير الجارية بقولها " تشكل عناصر الأصول الموجهة لخدمة الكيان بصورة دائمة أصولا غير جارية، وأما الأصول التي ليس لها هذه الصفة بسبب وجهتها أو طبيعتها فإنها تشكل أصول جارية" وتحتوي الأصول غير الجارية على مايلي:

[20] – سليم بن رحمون، مرجع سبق ذكره، ص ص 64-66.

[21] – رفيق يوسفي، مرجع سبق ذكره، ص 53.

- الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات الكيان، مثل الأموال العينية الثابتة أو المعنوية.
- الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير الموجهة لأنه يتم تحقيقها خلال أثني عشر شهرا ابتداء من تاريخ الإقفال.

أما الأصول الجارية فتحتوي على مايلي[22] :

- الأصول التي يتوقع الكيان تحقيقها أو بيعها أو إستهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية.
- الأصول التي يتم حيازتها أساسا لأغراض المعاملات القصيرة والتي يتوقع الكيان تحقيقها خلال إثنى عشر شهر.
- السيولات أو شبه السيولات التي لا يخضع استعمالها لقيود.

✓ *الخصوم*[23]:

هي الالتزامات الراهنة للكيان الناجمة عن أحداث اقتصادية ماضية والتي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية، إذا فالخصوم تشمل الالتزامات الحالية التي تقع على عاتق الكيان والناتجة عن الأحداث الاقتصادية الماضية والتي يتم الوفاء بها مقابل نقصان في الموارد التي من المنتظر أن تحقق للكيان منافع اقتصادية، وتنقسم الخصوم إلى :

- خصوم غير جارية.
- خصوم جارية.

فرق المشرع الجزائري بين الخصوم الجارية وغير الجارية من خلال ما جاء في الفقرة الثانية من المادة 22 من المرسوم التنفيذي 08 - 156 بقوله "تصنف الخصوم خصوما جارية عندما:

- يتوقع أن تتم تسويتها خلال دورة الاستغلال العادية.
- يجب تسديدها خلال الإثنى عشرة شهر الموالية لتاريخ الإقفال.

و تصنف باقي الخصوم خصوما غير جارية.

[22] – سليم بن رحمون، مرجع سبق ذكره، ص67.

[23] – سجال هاجر، ***الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد***، مذكرة نيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية، جامعة مستغانم، 2011– 2012، ص ص62-63.

✓ *النواتج:*

تتمثل نواتج السنة المالية في تزايد المزايا الاقتصادية التي تحققت خلال السنة المالية في شكل مدا خيل أو زيادة في الأصول أو نقصان في الخصوم نتيجة نشاط الكيان، كما تشمل استعادة خسائر القيمة والاحتياطات، إذا النواتج هي منافع اقتصادية أو مدا خيل حققها الكيان نتيجة نشاطه خلال الدورة المحاسبية وتظهر في شكل زيادة في الأصول أو نقصان في الخصوم.

✓ *الأعباء:*

تتمثل أعباء السنة المالية في تناقص المزايا الاقتصادية التي حصلت خلال السنة المالية في شكل خروج أو انخفاض أصول أو في شكل ظهور أو ارتفاع خصوم، وتشمل الأعباء مخصصات الإهتلاكات أو الاحتياطات وخسائر القيمة، أي أن الأعباء تمثل انخفاض في المنافع الاقتصادية أثناء الدورة المحاسبية ومن خلال ما سبق يمكن أن نستنتج :

- الزيادة في الأصول أو النقصان في الخصوم تمثل نواتج أو إيرادات.
- النقصان في الأصول أو الزيادة في الخصوم تشكل أعباء.

- *تنظيم المحاسبة في النظام المحاسبي المالي*[24] :

تستند المحاسبة وفق النظام المحاسبي المالي على تنظيم تخضع له كل المؤسسات التي تمسك المحاسبة كما يلي:

- يتم مسك المحاسبة بالعملة الوطنية المتمثلة في الدينار الجزائري.
- تحرير التسجيلات المحاسبية حسب مبدأ القيد المزدوج و بدون مقاصة .
- ينبغي احترام المبادئ المحاسبية بالإضافة إلى الدقة و المصداقية و الشفافية و الإفصاح .
- عناصر الأصول والخصوم يجب أن تخضع للجرد الدائم على الأقل مرة في السنة بالكمية و القيمة ،على أساس مادي و إحصاء الوثائق الثبوتية .
- كل تسجيل محاسبي يجب تدعيمه بوثيقة ثبوتية مؤرخة ومثبتة على ورقة أو أي دعامة تضمن المصداقية والحفظ وإمكانية إعادة محتواها على الأوراق.
- يجب الاحتفاظ بالدفاتر المحاسبية، المستندات والوثائق المبررة لمدة عشر سنوات.

[24] – لزعر محمد سامي، ***التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي***، مذكرة نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2011-2012، www.bu.umc.edu.dz ، 2015/03/15،ص31.

- يتم مسك المحاسبة إما يدويا أو عن طريق أنظمة الإعلام الآلي.
- تحول العمليات المدونة بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية حسب الشروط و الكيفيات المحددة في المعايير المحاسبية.
- يرقم رئيس المحكمة مقر المؤسسة و يؤشر على دفتر اليومية و دفتر الجرد.

المطلب الثاني: الإطار التشريعي للنظام المحاسبي المالي.

- القانون رقم07 -11[25] :

اشتمل القانون على سبعة فصول احتوت الكثير من المفاهيم والتعاريف الجديدة، تناولت لأول مرة موضوع التجميع المحاسبي La consolidation. تتمحور هذه الفصول في :

- الفصل الأول: التعاريف و مجال التطبيق .
- الفصل الثاني: الإطار التصوري و المبادئ المحاسبية و المعايير المحاسبية.
- الفصل الثالث: تنظيم المحاسبة.
- الفصل الرابع: الكشوف المالية.
- الفصل الخامس: الحسابات المجمعة و الحسابات المدمجة.
- الفصل السادس: تغيير التقديرات و الطرق المحاسبية.
- الفصل السابع: أحكام ختامية.[26]

كما تضمن القانون كذلك لأول مرة مصطلح الإطار التصوري للمحاسبة المالية باعتباره دليلا لإعداد المعايير المحاسبية وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الأحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل (تفسير). و أحال تحديد هذا الإطار التصوري للتنظيم، كما أدخل هذا النظام مبدأ المحاسبة المبسطة للكيانات التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين الذي نص عليه التنظيم.

أما بالنسبة للكشوف أو القوائم المالية فقد ألزم القانون الكيانات عدا الكيانات الصغيرة بضرورة إعداد سنويا على الأقل كل من الميزانية وحساب النتائج وجدول تدفقات الخزينة إضافة إلى جدول تغير الأموال

[25] – المادة 25 من ***القانون 07-11 المؤرخ في 25/11/2007***، المتضمن النظام المحاسبي المالي.

[26] – سجال هاجر، نفس المرجع، ص54.

الخاصة والملحق الذي يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة، ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج، وقد نص القانون على ضرورة أن توفر كل هذه القوائم المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنة مع السنة المالية السابقة.

وقد تأجل بدأ تطبيق النظام المحاسبي الوطني إلى غاية 1 جانفي 2010 بعد أن كان مقررا تطبيقه مع بداية سنة 2009 دون أي تبرير أو عرض للأسباب والحيثيات التي كانت وراء عملية التأجيل.

كما تضمن هذا القانون كذلك عشر حالات على نصوص تنظيمية تكون محل نشر في أوقات لاحقة تتعلق بالنقاط الآتية:

- المادة رقم :05 تعالج المحاسبة المالية المبسطة .[27]
- المادة رقم :07 تناول الإطار التصوري للمحاسبة المالية.
- المادة رقم :08 حول المعايير المحاسبية.
- المادة رقم :09 حول مدونة الحسابات مضمونها وقواعد الحسابات.
- المادة رقم :22 مسك الضبط اليومي.
- المادة رقم :24 حول مسك المحاسبة عن طريق أنظمة الإعلام الآلي.
- المادة رقم :25 حول محتوى وطرق إعداد القوائم المالية.
- المادة رقم :30 حول الحالات الاستثنائية التي تكون فيها مدة السنة المالية اثني عشر (12 شهرا).
- المادة رقم : 36 حول شروط و كيفيات وطرق وإجراءات إعداد ونشر الحسابات المدمجة والحسابات المركبة .
- المادة رقم : 40 كيفيات أخذ تعبر التقدير والطرق المحاسبية بعين الاعتبار ضمن القوائم المالية.

- المرسوم التنفيذي رقم 08-156 [28]:

يتضمن هذا المرسوم 44 مادة، نصت المادة الأولى على أن هذا المرسوم يهدف إلى تحديد كيفيات تطبيق المواد (5-7-8-9-22-25-30-36-40) من القانون 07-11، هذه المواد التي كانت موضوعات إحالات إلى نصوص تنظيمية ماعدا المادة 24 المتعلقة بمسك المحاسبة بواسطة الإعلام الآلي التي كانت محل موضوع مرسوم تنفيذي والذي سيأتي تناوله.

[27] – سليم بن رحمون، مرجع سبق ذكره، ص64.

[28] – المادة 30 من ***المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المؤرخ في 26 ماي 2008***، المتضمن تطبيق أحكام القانون 07- 11 ، المتضمن النظام المحاسبي المالي

وقد تناول هذا المرسوم كذلك الكثير من المواضيع المتعلقة بالمحاسبة المالية للكيانات، بداية بالإطار التصوري الذي تم عرضه من خلال أهدافه، كما تناول هذا المرسوم القوائم المالية وتم التركيز على الخصائص النوعية التي يجب توافرها في المعلومات الواردة في هذه القوائم المالية. وتناول بعض المبادئ المحاسبية مثل: مبدأ الأهمية النسبية، مبدأ الحيطة، مبدأ التكلفة التاريخية، مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني، مبدأ الصورة الصادقة.

كما تضمن هذا المرسوم أيضا تحديدا لمحتوى ومضمون الأصول المحاسبية للكيانات وخصومها وكذلك تحديدا للمنتوجات والأعباء ورقم الأعمال والنتيجة، وفي الأخير الإطار العام للمعايير المحاسبية المتعلقة بـــ : الأصول، الخصوم، قواعد التقييم والمحاسبة، معايير ذات صفة خاصة، ولقد تضمن هذا المرسوم كذلك ستة عشر (16) إحالة على قرارات تصدر عن الوزير المكلف بالمالية وهي:

- المادة رقم :04 حول بعض القضايا المتعلقة بالتنظيم المحاسبي.
- المادة رقم :16 حول تقييم عناصر الأصول والخصوم والمنتجات والأعباء وتسجيلها.
- المادة رقم :18 حول تغليب الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني.
- المادة رقم : 25 حول المنتوجات.
- المادة رقم : 26 حول الأعباء.
- المادة رقم :30 حول المعايير المحاسبية المنصوص عليها في القانون07-11.
- المادة رقم :31 حول مدونة الحسابات .
- المادة رقم :33 حول محتوى ونموذج وعرض الميزانية.
- المادة رقم :34 حول محتوى ونموذج وعرض حساب النتائج.
- المادة رقم :35 حول محتوى ونموذج جدول سيولة الخزينة.
- المادة رقم :36 حول محتوى ونموذج جدول تغير الأموال الخاصة.
- المادة رقم :37 حول محتوى ونموذج الملحق.
- المادة رقم :38 حول إقفال السنة المالية في تاريخ آخر غير31 ديسمبر.
- المادة رقم :41 حول الحسابات المدمجة والحسابات المركبة.
- المادة رقم :42 حول أخذ القوائم المالية بعين الاعتبار تغيرات التقدير والطرق المحاسبية
- المادة رقم :43 حول القوائم المالية الواجب إعدادها من طرف الكيانات الخاضعة للمحاسبة المبسطة.

- المرسوم التنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 07 أفريل 2009 الذي يحدد شروط و كيفيات مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي.

جاء المرسوم في ست وعشرين (26) مادة تضمنت الإجراءات التنظيمية التي يجب مراعاتها عند المعالجة المحاسبية بواسطة برامج الإعلام الآلي وكذا الشروط الواجب توفرها في هذه البرامج إضافة إلى إجراءات الرقابة الداخلية ...لضمان حسن سير واستغلال هذه البرامج[29] .

- القرار رقم 71 [30]: الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى القوائم المالية وعرضها وكذا مدونة وقواعد سير الحسابات .

يهدف هذا القرار إلى تحديد كيفيات تطبيق أحكام المواد الستة عشر السابقة من المرسوم التنفيذي رقم 08 - 156 المذكور أعلاه والتي كانت موضوع إحالات إلى قرارات تصدر عن الوزير المكلف بالمالية.

و يعتبر هذا القرار مرجعي من حيث أنه يعتبر أكثر الوثائق شمولية وتفصيلا لموضوع المحاسبة المالية، وجاء هذا القرار في أربعة أبواب تناولت:

- الباب الأول :قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء والمنتوجات وإدراجها في الحسابات.
- الباب الثاني :عرض القوائم المالية.
- الباب الثالث :مدونة الحسابات وآلية سيرها.
- الباب الرابع :المحاسبة المبسطة المطبقة على الكيانات الصغيرة.

كما تضمن هذا القرار في خاتمته معجما لتسع وتسعون مصطلحا من المصطلحات المحاسبية مستوفية للشرح.

- القرار رقم 72 [31]: المحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاطات، المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة. يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها أحد الأسقف الآتية وخلال سنتين ماليتين متتاليتين، مسك محاسبة مالية مبسطة، وقد تضمن هذا القرار هذه الأسقف بالتفصيل كما يلي:

[29] – سجال هاجر، مرجع سبق ذكره، ص ص 58- 59

[30] –***قرار رقم 71 المؤرخ في 26 جويلية 2008*** المحدد لقواعد التقييم و المحاسبة و محتوى القوائم المالية و عرضها و كذا مدونة و قواعد سير الحسابات.

[31] - المادة 2 من ***القرار 72 المؤرخ في 26 جويلية 2008*** المحدد لأسقف رقم الأعمال و عدد المستخدمين و النشاطات المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالي مبسطة.

✓ بالنسبة للنشاط التجاري.

- رقم الأعمال 10 : ملايين دينار.
- عدد المستخدمين 9 : أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.

✓ بالنسبة للنشاط الإنتاجي والحرفي:

- رقم الأعمال 6 : ملايين دينار.
- عدد المستخدمين 9 : أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.

✓ بالنسبة لنشاط الخدمات والنشاطات الأخرى:

- رقم الأعمال3 : ملايين دينار.
- عدد المستخدمين 9 : أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.

- التعليمة رقم 02[32] : التي تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي. بصدور هذه التعليمة المتضمنة الطرق الواجب إتباعها والإجراءات الواجب اتخاذها من اجل الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد، يكون قد تأكد عزم وزارة المالية – المجلس الوطني للمحاسبة - على بدأ تطبيق النظام المحاسبي المالي بتاريخ 01 جانفي 2010 .

تضمنت هذه التعليمة توضيح بعض الخيارات التي تبنتها هيئة التوحيد — المجلس الوطني للمحاسبة- على اعتبار النظام المحاسبي المالي يشكل تحولا عميقا لما أدخله من تغيرات مهمة جدا على مستوى التعاريف، المفاهيم، قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي وكذا طبيعة ومحتوى القوائم المالية الواجب إعدادها من قبل المؤسسات.

كما تضمنت هذه التعليمة المبادئ العامة حول الانتقال بحيث يجب أن يتم إعداد وعرض القوائم المالية لسنة 2010 وكأن الكيانات أوقفت حساباتها استنادا للنظام المحاسبي المالي، وبالنتيجة يطبق هذا النظام بأثر رجعي بحيث يجب:

- إعداد ميزانية افتتاحية بتاريخ 01 جانفي 2010 متوافقة مع قواعد التنظيم الجديد.
- إعادة معالجة بيانات المقارنة لسنة 2009 لضمان عملية المقارنة بين المعلومات المالية لسنة 2009 مع تلك المتعلقة بسنة 2010 والمعدة وفقا لقواعد التنظيم الجديد.

[32] - ***instruction n: 02 du 29 octobre 2009*** portant première application du système comptable financier 2010, p03

- الإدراج في الملحق لشروحات مفصلة حول أثر الانتقال إلى التنظيم الجديد على الوضعية المالية، الأداء المالي وعرض نفقات الخزينة.
- الأخذ بالاعتبار الأصول والخصوم غير المسجلة في السابق والتي ينبغي إعادة تسجيلها حسب قواعد النظام المحاسبي المالي.
- استبعاد بعض الأصول والخصوم المسجلة في السابق والتي يقضي النظام المحاسبي المالي بعدم قبول تسجيلها.
- إعادة ترتيب بعض عناصر الأصول والخصوم إلى مجموعات جارية وغير جارية.
- إعادة معالجة بيانات المقارنة لسنة 2009 .
- استثناء تطبيق قواعد التنظيم الجديد بأثر رجعي.
- التسجيل المحاسبي للفروقات الناتجة عن إعادة المعالجة في الميزانية الإنتاجية.

- أرفقت هذه التعليمة بجدول كملحق يتضمن حسابات المخطط المحاسبي الوطني من جهة والحسابات التي تقابلها في النظام المحاسبي المالي الجديد، وذلك بهدف تسهيل عملية الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني نحو النظام المحاسبي المالي واختتمت التعليمة بالتأكيد على أن الاحترام الصارم للأحكام والإجراءات التي تضمنتها هذه التعليمة كفيل بضمان الانتقال نحو النظام المحاسبي الجديد، مع الإشارة إلى ضرورة إعلام المجلس الوطني للمحاسبة بكل الصعوبات والمشاكل المرتبطة والناجمة عن الانتقال إلى النظام الجديد، حتى تكون موضوع معالجة وإبداء آراء من قبل المجلس الوطني للمحاسبة.

المطلب الثالث: الجديد في النظام المحاسبي المالي

هناك العديد من المتغيرات الجديدة التي ظهرت في النظام المحاسبي المالي، وذلك من خلال ذكر عناصر جديدة في القوائم المالية، واقتراح طرق و بدائل للتقييم والقياس المحاسبي، ونذكر منها [33]:

بعض العناصر الجديدة: هناك العديد من العناصر الجديدة التي تم إدراجها ضمن القوائم المالية ،رغم أنها لم تذكر من قبل ضمن المخطط المحاسبي الوطني، ولقد تم إدراج هذه العناصر و توضيح كيفية معالجتها محاسبيا من أجل تلبية متطلبات البيئة الإقتصادية الحديثة من جهة، ومسايرة المعايير الدولية للمحاسبة من جهة أخرى .

[33] - مسعودي دراوسي، نفس المرجع، ص ص 16- 17.

ويمكن إبراز أهم العناصر الجديدة في النقاط التالية[34]:

- **العقود طويلة الأجل**: تتضمن العقود طويلة الأجل إنجاز سلع أو خدمات تقع تواريخ انطلاقها و الإنتهاء منها في سنوات مالية مختلفة ،ويمكن أن يتعلق الأمر بما يلي :

- عقود بناء.
- عقود إصلاح حالة أصول أو بيئة.
- عقود تقديم خدمات.

و تدرج في حسابات الأعباء و النواتج التي تخص عملية تمت في إطار عقد طويل الأجل حسب وتيرة تقدم عملية الإنجاز عن طريق تحرير نتيجة محاسبية بالتتابع و بمقياس إنجاز العملية (نسبة الإنجاز)، وهذا ما يتوافق مع المعيار (IAS11) المتعلق بعقود الإنشاء.

إذا كان نظام معالجة الكيان أو طبيعة العقد لا يسمح بتطبيق طريقة الإدراج في الحسابات حسب التقدم، أو كانت النتيجة النهائية للعقد لا يمكن تقديرها بصورة صادقة. فإنه يكون من المقبول على سبيل التبسيط أن لا يسجل كمنتوجات إلا مبلغ يعادل مبلغ الأعباء المثبتة التي يكون تحصيلها محتملا.

عندما يبدو محتملا في تاريخ الجرد أو بفعل حوادث طارئة أو معروفة في ذلك التاريخ، أن مجموع تكاليف العقد سيفوق مجموع منتجات العقد(خسائر متوقعة بعد الإتمام) .يعمد إلى تكوين رصيد بما يفوق الخسارة الإجمالية للعقد الغير الموضحة بعد التسجيلات الحسابية .

- **الضرائب المؤجلة**: الضريبة المؤجلة عبارة عن مبلغ ضريبة عن الأرباح قابل للدفع (ضريبة مؤجلة خصوم) أو قابل للتحصيل (ضريبة مؤجلة أصول) خلال سنوات مستقبلية.

وتسجل في الميزانية و في حساب النتائج الضرائب المؤجلة الناجمة عن:

- اختلال زمني بين الإثبات المحاسبي لمنتوج ما أو عبء ما وأخذه في الحسبان النتيجة الجبائية لسنة مالية لاحقة في مستقبل متوقع.

[34] -***قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008***، يحدد أسقف رقم الأعمال و عدد المستخدمين و النشاط المطبق على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، الجريدة الرسمية ، الجزائر ، العدد 19، ص 18.

- عجز جبائي أو قروض ضريبية قابلة للتأجيل إذا كانت نسبتها إلى أرباح جبائية أو ضرائب مستقبلية محتملة في مستقبل منظور.
- ترتيبات، وإقصاء، وإعادة معالجة تمت في إطار إعداد كشوف مالية مدمجة.

تحدد الضرائب المؤجلة أو تراجع عند كل إقفال للسنة المالية على أساس التنظيم الجبائي المعمول به في تاريخ الإقفال أو المنتظرة من السنة المالية التي ينجز الأصل خلالها، أو يسوى الخصم الجبائي دون حساب التحيين.

هناك معلومات تخص هذه الضرائب المؤجلة تظهر في الملحق (المنشأ، المبلغ، تاريخ انقضاء الأجل، طريقة الحساب، والإدراج في الحسابات)، ولقد تم التطرق في النظام المحاسبي المالي إلى الضرائب المؤجلة، مما يعني أن الجزائر تبنت المعيار(IAS12) المتعلق بضرائب الدخل المؤجلة.

- **عقود الإيجار**[35]: وهو عبارة عن اتفاق يتنازل بموجبه المؤجر للمستأجر لمدة محددة عن حق استعمال أصل مقابل دفعة أو دفعات عديدة، ويترتب عن إيجار التمويل عملية تحويل شبه كلي لمخاطر و منافع ذات صلة بملكية الأصل إلى المستأجر، مقرون بتحويل الملكية عند انتهاء مدة العقد أوعدم تحويلها، ولقد التطرق لذلك في المعيار (IAS17) المتعلق بعقود الإيجار، والتي كانت تسجل في جدول حسابات النتائج وأصبحت تعالج من خلال الميزانية.

- **الحسابات المدمجة و الحسابات المجمعة:** ويقصد بالحسابات المدمجة تقديم الممتلكات والوضعية المالية و النتيجة الخاصة بمجموعة الكيانات كما لو تعلق الأمر بكيان وحيد، وكل كيان له مقره أو نشاطه الرئيسي في الإقليم الوطني، ويقع إعداد و نشر البيانات المدمجة على عاتق أجهزة إدارة الكيان المهيمن على المجموع المدمج (أو الشركة الأم).

ولقد عالجها المعيار(IAS27) المتعلق بالقوائم المالية الموحدة و المنفصلة، كما تطرق لها المعيار (IFRS3) المتعلق باندماج الأعمال .

[35] - مسعودي دراوسي، مرجع سبق ذكره، 17- 18.

أ- **الجديد في القياس و التقييم المحاسبي:**[36] بالإضافة إلى مبدأ التكلفة التاريخية الذي أعتمد في تقييم العديد من العناصر، فإنه تم اعتماد في بعض الحالات تقييم العناصر على بدائل أخرى أهمها:

- **القيمة الحقيقية:** وتعرف بالقيمة العادلة، وهي المبلغ الذي يمكن أن يتم من أجله تبادل الأصل أو خصوم منتهية بين أطراف على دراية كافية وموافقة وعاملة ضمن شروط المنافسة التامة (العادية).
- **قيمة الإنجاز الصافية:** وتعرف بصافي القيمة القابلة للتحقق، وهي عبارة عن سعر البيع المقدر للمخزون مطروحا منه التكاليف المقدرة لإتمام المخزون و التكاليف الضرورية لإتمام عملية البيع.
- **القيمة المحينة:** وهي التقدير الحالي للقيمة المحينة للتدفقات المقبلة في أموال الخزينة ضمن المسار العادي للنشاط .

[36]- مسعودي دراوسي، مرجع سبق ذكره، ص 18.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذه الدراسة، نستنتج أن التغيرات المتتالية في الاقتصاد العالمي أجبر العديد من دول العالم إدخال إصلاحات على مستوى اقتصادياتها، و الجزائر كغيرها من هذه الدول باشرت في إصلاحات اقتصادية لتتماشى مع المتغيرات العالمية، فبعد أن تبنت العديد من الدول معايير المحاسبة الدولية، سعت الجزائر للأخذ بهذه المعايير بهدف التوافق في مجال العمل المحاسبي.

ورغم أنها لم تتبنى معايير المحاسبة الدولية كلية، إلا أنها استجابت لهذه المستجدات الدولية بإصدار القانون 11-07 المتضمن النظام المحاسبي المالي الذي يتوافق بدرجة عالية مع المعايير الدولية للمحاسبة سواء من حيث الإطار المفاهيمي النظري أو من الناحية التقنية، رغم ملاحظة بعض الاختلافات التي ترجع أساسا إلى خصوصيات البيئة الاقتصادية الجزائرية في إعداده.

الفصل الثاني

المؤونات في النظام المحاسبي المالي

المبحث الأول: مدخل إلى المؤونات

المبحث الثاني: المؤونات في المخطط المحاسبي الوطني

المبحث الثالث: التسجيل المحاسبي للمؤونات في النظام المحاسبي المالي

الفصل الثاني: المؤونات في النظام المحاسبي المالي

تمهيد:

إن المؤسسة يمكن أن تتعرض في المستقبل إلى خسائر محتملة الوقوع، تنشأ خارج النشاط العادي و أعباء أخرى تنشأ عن النشاط، لذا يجبر القانون التجاري في مادته 718 المؤسسات بضرورة تشكيل المؤونات، حيث تنص هذه المادة على ما يلي : "حتى و في غياب أو عدم كفاية الأرباح يجب القيام بالمؤونات اللازمة حتى تكون الميزانية مطابقة للواقع".

حيث أن عند ممارسة المؤسسة لنشاطها يحدث لها نزاعات مع الغير كالزبائن، الموردين، العمال، وهذا لأسباب مختلفة متعلقة بالنشاط الاستغلالي للمؤسسة، وينجر عن هذه النزاعات احتمال تسديد تعويضات مالية لهم في حالة خسارة النزاعات أمام المحاكم أو الهيئات المعنية.

إن النظام المحاسبي المالي أعطى أهمية كبيرة للمؤونات داخل المؤسسات من خلال تسجيل مبالغ ضخمة مخصصة للمؤونات، وهذا ما سنتطرق إليه في دراستنا.

الفصل الثاني: المؤونات في النظام المحاسبي المالي

المبحث الأول: مدخل إلى المؤونات

المطلب الأول: ماهية المؤونات

بالنسبة للمخصصات[35] فإن التنظيم الجديد SCF 2009 قد عدل و بعمق ما جاء به PCN 1975 ، وذلك من أجل التوافق المحاسبي مع الإطار المرجعي الدولي IFRS (المعيار IAS37 "مخصصات الأصول المحتملة و الخصوم المحتملة ")، هذه القواعد سيشرع في تطبيقها انطلاقا من 1جانفي 2010.

أما معالجة الأحداث المحاسبية اللاحقة لغلق الدورة المحاسبية، فقد تطرق إليها المعيار الدولي IAS10 "الأحداث اللاحقة لغلق الدورة"، فقط لأحذ في الحسبان الآثار لعدم احترام المبدأ المحاسبي لاستمرارية الاستغلال.

تعريف المؤونات وفق النظام المحاسبي المالي: تعرف المؤونة على أنها عبارة عن تكلفة من التكاليف التي تحمل إلى الدورة المحاسبية، أي لابد من خصمها من الربح قبل الوصول إلى صافي الربح، وذلك لمقابلة النقص المحتمل وقوعه في قيمة أصل من الأصول أو الزيادة المحتملة في قيمة التزام من الالتزامات . ولقد تعرض النظام المحاسبي المالي للمؤونات ضمن كل من المجموعة الأولى، الثالثة الرابعة والخامسة . و بالتالي فإن المؤونة عبارة عن مبلغ من المال تخزنه المؤسسة لمواجهة بعض المخاطر التي يمكن أن تحدث في المستقبل و تؤثر في سيرورة نشاطها .

مفهوم وتعريف المؤونة وفق المخطط المحاسبي الوطني (مؤونة الأصول)[36] :

- *مفهوم المؤونة :* تدخل عناصر الأصول في محاسبة المؤسسة بكلفة الشراء بالنسبة للبضائع والمواد الأولية، وكلفة الإنتاج بالنسبة المنتوجات التامة وبالقيمة الاسمية بالنسبة للذمم و السندات، وتقديرها في نهاية السنة يطرح للمؤسسة بعض المشاكل لأن عناصر الأصول يمكن أن يحدث فيها نقص أو هبوط .
  - مثال: أمطار غزيرة تسببت في فقد المخزون بـــ 10 % من قيمته، إذن في هذه الحالة يجب تسجيل الخسارة وعلى المؤسسة تكوين مؤونة نقص المخزونات.
- *تعريفها :* المؤونة هي الإثبات المحاسبي لنقص محتمل لعناصر الأصول.

---

[35] - هوام جمعة(2009- 2010)، ***المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد***، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، ص119.

[36] - بويعقوب عبد الكريم(2005)، ***أصول المحاسبة العامة وفقا للمخطط المحاسبي الوطني***، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، ص274.

- *الدور الإقتصادي للمؤونات:* إن مؤونات النقص تسمح بالإعادة والاسترجاع لقيمتها الحقيقية عناصر الأصول الناقصة .أما مؤونات الخسائر والتكاليف فهي تترجم نقل التكاليف بالفعل وأن التخصيص أو التعيين يحمل نتائج المرحلة الحالية للسنة المالية التي تشكلت فيها المؤونات وذلك بغية تجنب تأثير التكاليف على النتيجة الخاصة بالمرحلة اللاحقة، والتي من خلالها تصبح التكاليف حقيقية.
- *الدور المالي للمؤونات :* إن تخصيص المؤونات يساهم في تكوين أموال من أجل تغطية تكاليف أو إنقاص من قيمة عناصر الأصول .[37]

المطلب الثاني: القواعد العامة المتعلقة بالمؤونات[38]

- *أهداف المشرع:* إن دخول التنظيم الجديد SCF الموافق 26جويلية 2008 والذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة الخصوم في المادة 2 منه، يستجيب لعدة أهداف:
  - وصف قواعد صارمة لتطبيق مبدأ الحذر: لا يجب تطبيق هذا المبدأ بشكل موسع على حساب مبدأ الصورة الصادقة.
  - تدعيم مبدأ استقلالية الدورات: لا يجب تشكيل المخصص إلا إذا كان الحدث المولد للالتزام هو سابق لتاريخ غلق الدورة.
  - التوافق مع الممارسات الدولية وخاصة مع المعيار IAS37 .

المخصصات تشكل نوع خاص من الخصوم، لهذا يجب في بادئ الأمر تحديد معايير تعريف الخصم، ثم نوعية هذه الخصوم من أجل خصائص المخصصات بالمقارنة مع الخصوم الأخرى.

- *الحدث المنشئ لمحاسبة الخصم :*

– *تعريف الخصم:* هو عنصر من الذمة له قيمة اقتصادية سالبة بالنسبة للمنشأة، أي هو التزام المنشأة تجاه الغير ومن المحتمل أو من الأكيد خروج موارد لصالح الغير دون مقابل معادل منتظر على الأقل لهذه العناصر و المسماة بالخصم الخارجي.

– *الحدث المنشئ لمحاسبة الخصم:* إن تسجيل الخصم محاسبيا يتطلب احترام ثلاثة شروط مجمعة:

---

[37] – إبراهيم الأعمش(1999)، ***أسس المحاسبة العامة مطابق المخطط المحاسبي الوطني 1975***، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 245.

[38] – هوام جمعة، نفس المرجع، ص ص 119–120.

- وجود التزام تجاه الغير عند تاريخ الغلق . هذا الالتزام يمكن أن يكون ذا طابع قانوني، نظامي أو تعاقدي. فالالتزام يمكن أن يكون من طبيعة قانونية أو ضمنية.

– مثال عن الالتزام القانوني[39]: نص قانوني يفرض على المؤسسات إزالة البقايا البترولية في إطار الأضرار الملحقة بالبيئة.

– مثال عن الالتزام الضمني: تقترح السياسة التجارية لمؤسسة سداد أو استبدال السلع المعادة (هذا لا يوجد في مؤسساتنا).

– الالتزام يجب أن يوجد عند غلق الدورة، لذلك من المهم تحديد الحدث المنشئ للالتزام.

مثلا: تم طرد موظف لارتكابه خطأ خطير تجاه صاحب العمل في نوفمبر N .فالحدث المنشئ للالتزام يتشكل من الطرد وليس من تاريخ الطعن لدى المحكمة. هذه الأخيرة سواء وجدت في N أو في N+1 ليس لها تأثير على مخصص الالتزام للمنشأة في القوائم المالية لدورة N.

- احتمال خروج موارد.

الالتزام لا يكون موضع تسجيل محاسبي إلا إذا كان من المحتمل أو من المؤكد أن يؤدي إلى خروج موارد، هذا الاحتمال يكون موضع تثمين عند تاريخ إيقاف الحسابات وليس تاريخ الغلق .

مثال : قامت مؤسسة بطرد موظف خلال N، في فيفري N+1 قبل تاريخ إيقاف الحسابات حكمت المحكمة على المؤسسة بدفع تعويض إلى الموظف بمبلغ 200000د.

إذن يجب عليها تكوين مخصص على أساس المعلومات المتاحة عند تاريخ إيقاف الحسابات.

- غياب المقابل المعادل على الأقل .

المقابل المحتمل يتشكل من المنافع الاقتصادية التي تنتظرها المنشأة من الغير.

– *تصنيف الخصوم:*

هناك نوعين من الخصوم: خصوم غير متداولة و خصوم متداولة.(10)

أ– *الخصوم غير المتداولة:* وتشمل القروض و الديون المالية، الضرائب، ديون أخرى غير متداولة ومخصصات ونواتج مقيدة مسبقا.

ب– *الخصوم المتداولة:* وتشمل الموردين وحسابات مرتبطة، الضرائب، ديون أخرى وخزينة دائنة.

[39] – هوام جمعة، مرجع سبق ذكره، ص ص 120–121.

- المخصصات: يعرف المخصص على أنه التزام ذو توقيت ومبلغ غير مؤكدين، أما الخصم هو التزام حالي للمنشأة ناشئ من أحداث سابقة يتوقع أن ينجم عن تسديدها تدفق صادر من المنشأة لموارد تجسد منافع اقتصادية (IAS37).
- الخصم المحتمل: الالتزام المحتمل هو التزام محتمل يمكن أن ينجم من أحداث سابقة وسيتم تأكيد وجوده فقط بوقوع أو عدم وقوع حدث مستقبلي واحد غير مؤكد أو أكثر ليس ضمن السيطرة الكاملة للمنشأة، والالتزام الحالي ينشأ من أحداث سابقة إلا أنه غير معترف به بسبب مايلي:
  - ليس من المحتمل أن يطلب تدفق صادر للموارد المجسدة للمنافع الاقتصادية لتسديد الالتزام.
  - لا يمكن قياس مبلغ الالتزام بموثوقية كافية (IAS37) .

المطلب الثالث: تقييم المؤونات[40]

من الواجب قبل كل شيء الرجوع إلى القواعد العامة لتقييم الخصم، قبل القواعد الخصوصية لتقييم المخصصات.

أ- قواعد عامة لتقييم الخصم: إن عملية تقدير التزام يوافق مبلغ خروج الموارد و الذي سوف تتحمله المنشأة من أجل إطفاء هذا الالتزام، لكن النظام المحاسبي الجديد يحتوي على كل حال استثناءين من أجل محاسبة الالتزام :

- غياب الموثوقية الكافية للتقييم:"لا يمكن إجراء تقدير موثوق منه لهذا الالتزام".
- التعهدات المتعلقة بالمنح، بالتقاعد و بالدفعات المشابهة:"يمكن أن لا يسجل التزام في بعض الحالات.

ب- تقييم المخصصات:حتى في عياب الأرباح أوعدم كفايتها، تشرع المؤسسة في التسجيل المحاسبي للمخصصات حسب مبدأ الحذر في المحاسبة .

إن تقييم المخصصات يتحقق وفقا للمعلومات المعروفة عند تاريخ إعداد الحسابات السنوية.

[40] - هوام جمعة، مرجع سبق ذكره، ص ص 121-122.

المخصصات يتم تقييمها بالمبلغ الموافق لأفضل تقدير لخروج الموارد الضرورية لإطفاء الالتزام المحدد كالتالي[41]:

- *التزام متعدد:* مؤسسة تبيع سلع إلى الزبائن بضمان إصلاح أي عيب في التصنيع خلال 6 أشهر الأولى من عملية الشراء وتدل تجاب هذه المؤسسة بأنه في السنة المقبلة نسبة 80% من السلع المباعة ليس بها عيب، ونسبة 20% تمثل عيب وأن تكاليف إصلاحها حددت بمبلغ 4.000.000 دج .

المخصص للضمان الواجب تكوينه = 4.000.000*20% = 800.000 دج .

وفي حالة التزام وحيد فإن مبلغ المخصص سيكون الأكثر احتمالا.

- *التزام وحيد:* اثر نزاع مع أحد موظفيها ،تعتبر إحدى المؤسسات أنه يوجد احتمال بنسبة 80% من أن تدفع له تعويض بمبلغ 100.000دج و احتمال أن تدفع له مبلغ 200.000 دج.

إذن مخصص نزاع يجب تكوينه في حدود 100.000دج، توافق الفرضية الأكثر احتمالا.

المبحث الثاني: المؤونات في المخطط المحاسبي الوطني

المطلب الأول: المؤونات الخاصة بالأصول

- *مؤونة نقص المخزونات.*

تنص المادة 21من قرار23 جوان 75 المتعلق بطرق تطبيق المخطط المحاسبي الوطني على تقييم المخزونات عند إقفال السنة المالية بالطريقة التالية [42] :

أ- تقيم البضائع و المواد و اللوازم بكلفة الشراء

كلفة الشراء = سعر الشراء + مصاريف النقل + الرسوم الجمركية + مصاريف أخرى .....

ب- تقييم المنتجات غير التامة و المنتجات والأشغال قيد التنفيذ والمنتجات المنجزة بكلفة الإنتاج.

ت- تقدر المهملات والفضلات بالقيمة البيعية مخصوم منها مصاريف التوزيع .

- *تشكيل المؤونة :* نستعمل الحساب 39 مؤونة نقص المخزونات عندما يكون هناك نقص في المخزونات بجعله دائنا يقابل حساب مدين هو 699.
- عندما تكون المؤونة المشكلة كبيرة نستعمل حساب 796 استرجاع تكاليف السنوات السابقة دائنا و حساب 39 مدينا، وهذا دائما في حالة انخفاض أوانعدام المؤونة.

[41] – هوام جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 122.

[42] – بويعقوب عبد الكريم، نفس المرجع، ص ص 274- 275.

مثال[43]: في 1992/12/31 قدمت مؤسسة إبراهيم الجدول التالي:

الحساب	القيمة المحاسبية	القيمة الحقيقية	المؤونة
30 بضائع	200.000	180.000	20.000
31 مواد ولوازم	400.000	390.000	10.000
35 منتجات تامة	54.000	52.000	2000

قيمة محاسبية صافية > قيمة حقيقية (يجب تشكيل مؤونة)

قيمة محاسبية صافية = قيمة حقيقية (لا نشكل مؤونة)

التسجيل في دفتر اليومية :

		31/12/1992			
699		مخصصات إستثنائية		32000	
	390	مؤونة نقص البضائع			
	391	مؤونة نقص المواد و اللوازم			
	395	مؤونة نقص منتوجات تامة			
		تسجيل المؤونة			

ح/39 مؤونة نقص المخزونات			ح/699 مخصصات إستثنائية		
م	د		م	د	
	32000		32000		
	↑		↑		
		تشكيل المؤونة			

- *تسوية المؤونة :* يجب على كل مؤسسة في نهاية كل دورة زيادة أو تخفيض أو إلغاء مؤونات السنوات السابقة المشكلة .

أ- الزيادة في المؤونة.

مثال: في 1991/12/31 شكلت إحدى المؤسسات مؤونة نقص البضائع 20.000دج .

[43] - بويعقوب عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص ص 276 – 277.

في 1992/12/31 عند الجرد وجدت أن المخزونات نقصت بـــ 25.000دج .

ومنه: مؤونة سنة 91 غير كافية ،يجب إضافة 5000 كزيادة لمؤونة سنة 92 .

التسجيل في اليومية :

31/12/1992

699		مخصصات إستثنائية	5000
	390	مؤونة نقص البضائع	
		زيادة في المؤونة المشكلة	

م	ح/390	د
	20000(سنة 1991)	
25000(ر.م)	5000(سنة 1992)	
25000	25000	

م	ح/ 699	د
	5000	

ب- *تخفيض أو إلغاء مؤونة السنة السابقة*[44].

في 1993/12/31 عند الجرد وجدت المؤسسة أن نقص البضائع يساوي 15.000دج فقط.

الحل: المؤونة المشكلة في سنة 1992 هي 25.000دج ،أما المؤونة الواجب تشكيلها في سنة 1993 هي 15.000

إذن هناك انخفاض يقدر ب: 25.000 – 15.000 = 10.000دج .

- *التسجيل في دفتر اليومية :*

			31-déc		
390		مؤونة نقص البضائع		10000	
	796	إسترجاع تكاليف السنوات السابقة			10000
		تخفيض في تشكيل المؤونة			

[44] – مغربي عبد القادر *ديب سليم(2008)، ***المعاصر في التسيير المحاسبي والمالي***، دار المعاصرة للنشر و التوزيع، الجزائر، ص 203

م	ح/ 796	د
	10000	

م	ح /390	د
10000	25000	
إنخفاض في المؤونة		
15000(ر.د)		
25000	25000	

- إلغاء المؤونة : لنفرض أن المؤونة قد تم إلغاؤها طبقا للمثال السابق .

رصيد المؤونة كان 15.000دج.

إذن يجب إلغاؤها فيصبح القيد كالتالي :

			31-déc		
390		مؤونة نقص البضائع		15000	
	796	إسترجاع تكاليف السنوات السابقة			15000
		إلغاء المؤونة			

م	ح/ 796	د
	15000	

م	ح /390	د
15000		
إلغاء المؤونة		

- *مؤونة نقص الذمم.*

أ- **مؤونة نقص ذمم الاستثمارات**[45]: من ضمن ذمم الاستثمارات هناك:

ح/423 سندات التوظيف وهي سندات اشترتها المؤسسة من أجل أن تستفيد من دخل.

ح/421 سندات المساهمة: اشترتها المؤسسة من أجل مراقبة مؤسسة أخرى.

تسجل هذه السندات بقيمتها الاسمية في الميزانية أو بكلفة الشراء وعند الجرد تظهر هناك ثلاثة حالات:

- سندات تحتفظ بنفس القيمة.
- القيمة الحقيقية أكبر من القيمة الاسمية أثناء عملية الجرد، في هذه الحالة نلاحظ أن هناك زيادة فلا داعي لتسجيل هذه الزيادة.

[45] – بويعقوب عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 280.

- السندات تفقد من قيمتها ،ففي هذه الحالة نشكل مؤونة نقص السندات.

مثال[46]: اشترت المؤسسة بتاريخ 89/4/1، 100 سند بسعر 6.000دج للسند الواحد .

وفي 89/12/31 اتضح أن السعر الحقيقي للسند الواحد هو 5.900دج .

الحل: القيمة الاسمية: 100*6.000 = 600.000دج

القيمة الحقيقية: 100 *5.900 = 590.000دج

المؤونة الواجب تشكيلها : 600.000 – 590.000 = 10.000دج

- التسجيل في دفتر اليومية :

		في 31-12-1989		
699		مخصصات إستثنائية	10000	
	4921	مؤونة نقص سندات المساهمة		10000
		تشكيل المؤونة		

- إلغاء المؤونة : عند إلغاء مؤونة نقص سندات المساهمة نستعمل ح/796 استرجاع تكاليف السنوات السابقة دائنا و ح/4921 مؤونة نقص سندات المساهمة مدينا .

ح/423 سندات التوظيف.

مثال: اشترت المؤسسة في سنة 1990 (200سند بسعر 40 دج للسند الواحد نقدا).

في 1991/12/31 شكلت مؤونة تقدر ب 400 دج

في 1992/12/31 باعت المؤسسة السندات بمبلغ 39دج للسند الواحد نقدا .

المطلوب: تسجيل العمليات في سنة 90،91،92 ؟

[46] – مغربي عبد القادر* ديب سليم(2008)، ***المعاصر في التسيير المحاسبي و المالي***، دار المعاصرة للنشر و التوزيع، الجزائر، ص ص 375– 376.

			في 31-12- 90		
423		سندات التوظيف		8000	
	487	الصندوق			8000
		شراء 20 سند بسعر 40 دج			
		في 31-12-91			
699		مخصصات إستثنائية		400	
	4923	مؤونة نقص السندات			400
		تشكيل المؤونة			
		دورة 92			
4923		مؤونة نقص السندات		400	
693		القيمة الباقية لعناصر الأصول		7600	
	423	سندات التوظيف			8000
		//			
487		صندوق		7800	
	793	نواتج عناصر الأصول المتنازل عنها			7800

ب– *مؤونة نقص ذمم الزبائن*[47]: تجد بعض المؤسسات مشاكل في تحصيل الذمم لأن الزبائن لهم صعوبات مالية لا تسمح لهم بتسديد هذه الذمة، وهنا نجد المؤسسة أمام حالتين :

الحالة الأولى: لا تحصل أي شيء من الزبائن ديون معدومة.

مثال: أحد الزبائن له ذمة اتجاه المؤسسة تقدر بمبلغ 8.000 دج مترتبة عليه غادر التراب الوطني و لم يظهر.

المطلوب: إلغاء الذمة.

			في 31-12		
694		ديون معدومة		8000	
	470	زبائن			8000
		إلغاء الذمة			

الحالة الثانية: تحصل على جزء من الذمة المترتبة على الزبائن(ديون مشكوك فيها).

مثال: أحد الزبائن مدين للمؤسسة بمبلغ 50.000 دج لمدة 9 أشهر، ولاحظت المؤسسة أنه يمر بأزمة مالية، عند الجرد قررت أن تسجل النقص في الذمة قدره 40% .

[47] – بويعقوب عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص ص 280– 281.

الحل: **المؤونة المشكلة:** 50.000 * 40% = 20.000دج

التسجيل في اليومية:

		في 12-31			
699		مخصصات إستثنائية		20000	
	4970	مؤونة نقص ذمم على الزبائن			20000
		تشكيل النقص			

م	ح/470	د	م	ح/ 699	د	م	ح/4970	د
50000			20000					20000
						تشكيل النقص		

- *زيادة المؤونة*[48]*:*

مثال: في دورة 1991 شكلنا مؤونة نقص ذمم على الزبائن 8.000دج لذمة مشكوك في تحصيلها تقدر بـــ 40.000 دج، وفي سنة 1992 من المحتمل أن نتحصل على نصف الذمة.

المطلوب : تسوية المؤونة.

نلاحظ أن هناك زيادة في تشكيل المؤونة .

- مؤونة سنة 1991 كانت 8.000دج (11)، مؤونة سنة 1992 هي 2/40.000 = 20.000دج .

إذن يجب تشكيل مؤونة تقدر بمبلغ : 20.000- 8.000 = 12.000دج.

التسجيل في دفتر اليومية:

		في 92-12-31			
699		مخصصات إستثنائية		12000	
	4970	مؤونة نقص ذمم على الزبائن			12000
		تشكيل المؤونة			

م	ح/ 796	د	م	ح /390	د
	8000				
	12000		12000		
	20000				
			زيادة في المؤونة		

[48] - بويعقوب عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص ص 282 – 283.

- *إلغاء المؤونة:*

مثال: إحدى المؤسسات شكلت مؤونة عند الجرد بمبلغ 1.000 دج لذمة قدرها 6.000 دج بالنسبة لسنة 1991 .

في سنة 1992 اتضح أن المؤونة المشكلة لسنة 1992 تم إلغاؤها وأن الزبون سيدفع الذمة المترتبة عليه .

في هذه الحالة نستعمل ح/796 استرجاع تكاليف السنوات السابقة دائنا و ح/4970 مؤونة نقص الزبائن مدينا.

التسجيل في دفتر اليومية:

			في 92-12-31			
4970		مؤونة نقص ذمم على الزبائن			1000	
	796	إسترجاع تكاليف السنوات السابقة				1000
		إلغاء المؤونة				
م	ح/ 796 د			م	ح /4970 د	
	1000			1000		
		إلغاء المؤونة				

المطلب الثاني: المؤونات الخاصة بالخصوم[49]

- *ح/19 مؤونة الخسائر و الأعباء:* تطبيقا لمبدأ الحيطة و الحذر تخصص مبالغ لمواجهة ما قد يحدث من أخطار مستقبلية، و يتفرع هذا الحساب إلى:
- *ح/ 190 مؤونات الخسائر المحتملة:* يسجل في هذا الحساب المؤونات لمواجهة خسائر محتملة الوقوع (وقد لا تقع).

التسجيل المحاسبي لهذه المؤونة:

مثال: للمؤسسة قضايا أمام المحاكم نتجت عن تعاملها مع الغير منها قضية الزبون علي، حيث يحتمل خسارة القضية ودفع تعويضات للزبون، ومصاريف العدالة قدرت بمبلغ 15.000 دج، ولذا يجب تكوين مؤونة لمواجهة ذلك إن حدث .

[49] – محمد بوتين(1998)، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص ص 94- 95

			في 12-31		
699			مخصصات إستثنائية	15000	
	190		مؤونات الخسائر المحتملة		15000
			تشكيل المؤونة (قضية علي)		

- ح/195 مؤونات الأعباء الواجبة التوزيع على عدة دورات: بعكس مؤونات الخسائر المحتملة فإن الأعباء الواجبة التوزيع على عدة دورات أعباء ستقع يقينا، ولذا تحضر المؤسسة نفسها لمواجهة هذه الأعباء بتحميل كل دورة بالعبء العائد لها.

التسجيل المحاسبي لهذه المؤونة :

مثال: تقوم المؤسسة بإصلاحات (الدهن، إعادة الوجهات...)كل5سنوات وتدفع مقابل ذلك مبالغ ضخمة قدرت بـــ 500.000دج، أنها نفقة مشتركة تخص الدورات الخمس، يطلب تكوين مؤونة لذلك.

			في 92-12-31		
685			مخصصات المؤونات	100000	
	195		مؤونة الأعباء الواجبة التوزيع على عدة سنوات		100000
			تشكيل المؤونة		

المطلب الثالث: جدول توضيحي للمؤونات في المخطط المحاسبي الوطني

جدول رقم (01): المؤونات حسب المخطط المحاسبي الوطني

إسم المؤسسة: رقم التعريف: جدول المؤونات:

إسم الحساب	القيمة الإجمالية للعناصر	المؤونات					القيمة الصافية للعناصر
		في أول السنة المالية	حصة السنة المالية	المستعملة خلال السنة المالية	تسوية	في نهاية السنة المالية	
أ- مؤونات للخسائر و التكاليف مؤونات للخسائر المحتملة(+)							
مجموع (1)							
مؤونات التكاليف الواجب توزيعها على							

عدة سنوات مالية							
مجموع (2)							
مجموع(1+2)							
ب– مؤونات نقص المخزونات بضائع مواد و لوازم منتجات نصف مصنعة منتجات و أشغال قيد التنفيذ منتجات منجزة							
مجموع(ب)							
ج– مؤونات نقص الحسابات الدائنة دائنية الإستثمار دائنية المخزونات دائنية الشركات و الشركات الحليفة سلفات على الحساب سلفات الإستغلال دائنية على الزبائن أموال رهن الإشارة							
مجموع (ج)							
مجموع (ب+ج)							
مجموع عام(أ+ب+ج)							

المصدر : إبراهيم الأعمش(1999)، أسس المحاسبة العامة، مطابق للمخطط المحاسبي الوطني 1975، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص269

المبحث الثالث: التسجيل المحاسبي للمؤونات في النظام المحاسبي المالي

المطلب الأول: مؤونات الأعباء و المخاطر

هي خصوم يكون استحقاقها أو مبلغها غير مؤكد، وتدرج في الحسابات في الحالات الآتية:

- عندما يكون لكيان التزام راهن(قانوني أو ضمني) ناتج عن حادث مضى.

- عندما يكون من المحتمل أن يكون خروج موارد أمرا ضروريا لإطفاء هذا الالتزام.

- عندما يمكن القيام بتقدير هذا الالتزام تقديرا موثوقا منه.[50]

- *مؤونة الأخطار*[51]: هي المبالغ المهمة التي يحتمل أن تدفعها المؤسسة للغير كتعويضات ناتجة عن نزاعات قضائية معهم، مثلا نزاع مع الزبائن أو الموردين حول نوعية السلع، نزاع مع عامل بسبب توقيفه عن العمل...الخ.

- التسجيل المحاسبي:

✓ تكوين المؤونة: مثلا في N /12/31 تتوقع مؤسسة "الساورة" خسارة النزاع مع العامل ودفع تعويض بمبلغ 20.000دج .

			في N -12-31		
683		مخصصات المؤونات– خ.غ.ج		20000	
	151	مؤونة الأخطار			20000
		تشكيل المؤونة الأخطار			

م	ح/ 151	د		م	ح /683	د
	20000			20000		

ملاحظة: الحسابين 151 و 683 غير موجودين في مدونة الحسابات ولكنهما مستعملان في الحياة العملية.

✓ زيادة المؤونة: يتم رفع قيمة المؤونة إذا كان المبلغ المحتمل تعويضه حاليا أكبر من المؤونة المكونة في السنة السابقة. أي المؤونة الواجبة حاليا > المؤونة المكونة سابقا.

[50] – مرسوم تنفيذي رقم 08–156، مرجع سبق ذكره، ص14.

[51] – العزازي محمد * بن لعور بوعلام(2012– 2013)، ***التسيير المحاسبي و المالي، الديوان الوطني للمطبوعات الدراسية***، الجزائر، ص ص 94– 95.

مبلغ زيادة المؤونة = المؤونة الحالية – المؤونة السابقة .

تسجل الزيادة في المؤونة بنفس الكتابة المحاسبية لتكوينها.

مثال: مؤسسة"الساورة" بتاريخ 31 /N+1/12 تحتمل دفع تعويض للعامل 24.000دج بينما المؤونة السابقة في 31/ 12/ N هي 20.000دج.

إذن مبلغ زيادة المؤونة هو: 24.000 – 20.000 =4.000 دج.

			في N+1-12-31		
	4000		مخصصات المؤونات- خ.غ.ج		683
4000			مؤونة الأخطار	151	
			زيادة مؤونة الأخطار		

	د	ح/683	م	د	ح/ 151 م
		4000		20000	24000(ر.د)
				4000	

✓ إنقاص أو إلغاء المؤونة[52]: يتم إنقاص مبلغ مؤونة الأخطار في نهاية السنة المالية عندما يتبين أن الخسارة المحتملة حاليا أقل من المؤونة المسجلة سابقا.

المؤونة المكونة سابقا > المؤونة الواجبة حاليا.

مبلغ إنقاص المؤونة = المؤونة السابقة – المؤونة الحالية.

مثال: في نهاية السنةN+2 تبين لمؤسسة "الساورة" أن المبلغ المحتمل تعويضه للعامل 18.000دج، بينما المؤونة المسجلة سابقا 24.000دج. يجب إنقاص المؤونة بمبلغ: 24.000 – 18.000 = 6.000دج.

[52] – العزازي محمد * بن لعور بوعلام، نفس المرجع، ص ص 95 – 96.

			في 31-12-N+2			
151		مؤونة الأخطار			6000	
	783	إسترجاعات الإستغلال عن المؤونات-خ.غ.ج				6000
		إنقاص مؤونة الأخطار				
م ح/ 151 د				م ح /783 د		
6000	24000				6000	
18000(ر.د)						

يتم إلغاء المؤونة عندما يتبين أن الخسارة غير موجودة أي أن المؤسسة ربحت القضية ولا تدفع أي تعويض مستقبلا، تلغى المؤونة بنفس الكتابة المحاسبية لإنقاصها ولكن بالمبلغ الكلي للمؤونة.

✓ استعمال المؤونة: تستعمل مؤونة الأخطار عندما تحدث الخسارة ويحكم على المؤسسة بتعويض الطرف المتنازع معه، ويكون التسجيل المحاسبي كالتالي:

تسجيل العبء حسب طبيعته[53]: ويسجل بتاريخ حدوثه في الجانب المدين لأحد حسابات الصنف 6 مع جعل أحد الحسابات المالية أو حسابات الغير دائنا حسب طريقة التسديد.

مثال: سددت مؤسسة "الساورة" تعويض للعامل المتنازع معه مبلغ 18.000دج بشيك بنكي بتاريخ N+3 /11 /20

		في 31-12-N+2			
63		أعباء المستخدمين		18000	
	512	بنوك الحسابات الجارية			18000
		دفع تعويض للعامل			

ترصيد حساب المؤونة:ترصد المؤونة في نهاية الدورة بجعل حسابها المعني 151 مدينا والحساب 783 دائنا.

مثال: مؤونة الأخطار التي كونتها مؤسسة "الساورة " لمواجهة نزاعها مع العامل يتم ترصيده.

[53]- العزازي محمد*بن لعور بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص ص 96- 97.

		في 31-12-N+3			
151		مؤونة الأخطار		18000	
	783	إسترجاعات الإستغلال عن المؤونات–خ.غ.ج			18000
		ترصيد مؤونة الأخطار			
م	ح/ 151	د	م	ح /783	د
18000	18000			18000	

- **المؤونات الأخرى للأعباء:** هي المؤونات المتعلقة بالأعباء المحتمل أن تنفقها المؤسسة في الدورة المقبلة من لأجل إزالة تثبيتات، تطهير وإزالة تلوث، إعادة تأهيل موقع....الخ.

– التسجيل المحاسبي:تعالج هذه المؤونات بنفس الطريقة لمعالجة مؤونة الأخطار[54].

✓ تكوين المؤونة: تكون مؤونة الأعباء في نهاية السنة المالية عندما تتوقع المؤسسة حدوث عبء محتمل في السنوات الموالية بتسجيل مبلغ المؤونة في الجانب الدائن للحساب 158 المؤونات الأخرى للأعباء– خصوم غير جارية مع جعل الحساب 683 المخصصات للمؤونات – خصوم غير جارية مدينا.

مثال: في 31 /12/ N تتوقع مؤسسة "الساورة" إزالة تثبيت وقدرت مبلغ العملية ب245.000دج.

		في 31-12-N+3			
683		مخصصات المؤونات –خ.غ.ج		245000	
	158	مؤونات أخرى للأعباء – خ.غ.ج			245000
		تكوين مؤونة الأعباء			
م	ح/ 683	د	م	ح /158	د
245000				245000	

✓ زيادة المؤونة: يتم زيادة مؤونة الأعباء عندما يكون العبء المتوقع دفعه أكبر من قيمة المؤونة المسجلة في الدورة السابقة.

المؤونة الحالية > المؤونة السابقة

مبلغ الزيادة في المؤونة = المؤونة الحالية – المؤونة السابقة.

[54] – العزازي محمد*بن لعور بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص ص 97- 98.

مثال: مبلغ العبء المتوقع من طرف مؤسسة "الساورة" لإزالة التثبيت أصبح في 12/31 /N+1 يقدر ب260.000دج، والمؤونة المكونة في 31 /12/ N هي245000دج.

يتم زيادة المؤونة بمبلغ: 260.000 – 245.000 = 15.000دج.

			في 31-12-N+1			
683			مخصصات المؤونات –خ.غ.ج		15000	
	158		مؤونات أخرى للأعباء – خ.غ.ج			15000
			زيادة مؤونة الأعباء			
م	ح/ 683	د	م	ح /158	د	
245000				245000		

✓ إنقاص أو إلغاء المؤونة: تخفض مؤونة الأعباء عندما يكون العبء المتوقع في نهاية السنة المالية الحالية أصغر من المؤونة المسجلة سابقا.

المؤونة السابقة > المؤونة الحالية

مبلغ إنقاص المؤونة = المؤونة السابقة – المؤونة الحالية

مثال[55]: في 12/31 /N+2 أصبح المبلغ المتوقع لإزالة التثبيت في المؤسسة "الساورة" 250.000دج، بينما المؤونة المسجلة سابقا 260.000دج.

إنقاص المؤونة بمبلغ:260.000– 250.000 = 10.000دج

			في 31-12-N+1			
158			المؤونات الأخرى للأعباء–خ.غ.ج		10000	
	783		إسترجاعات الإستغلال المؤونات– خ.غ.ج			10000
			إنقاص مؤونة الأعباء			
م	ح/ 158	د	م	ح /783	د	
10000	260000			10000		
250000(ر.د)						

[55] – العزازي محمد*بن لعور بوعلام، مرجع سبق ذكره، ص 99.

يتم إلغاء مؤونة الأعباء عندما تصبح غير مبررة، وتلغى بنفس الكتابة المحاسبية الخاصة بالإنقاص ولكن بالمبلغ الكلي للمؤونة.

- ✓ استعمال المؤونة: تستعمل المؤونات الأخرى للأعباء عندما يحدث العبء، حيث يسجل في الجانب المدين لأحد حسابات الصنف 6 حسب طبيعته بجعل أحد الحسابات المالية أو حسابات الغير دائنا، ويتم ترصيد المؤونة المكونة لهذا الغرض باستعمال الحساب 783 استرجاعات الاستغلال عن المؤونات – الخصوم غير الجارية.

مثال: مبلغ إزالة التثبيت كلف مؤسسة "الساورة" 250.000دج، سددته بشيك بنكي.

		في N+3-07-20			
611		التقاول العام		250000	
	512	بنوك و الحسابات الجارية			250000
		تفكيك التثبيت			
		في N+3-12-31			
158		مؤونات أخرى للأعباء – خ.غ.ج		250000	
	783	إسترجاعات إستغلال المؤونات			250000
		ترصيد مؤونة الأعباء			

إن مؤونات الأخطار و الأعباء ترتبط بـــ[56]:

– مؤونات لمنح التقاعد وما شابهه، حساب 153.

– مؤونات للضرائب، حساب 155.

– مؤونات لتجديد التجهيزات(التنازل)، حساب 156 ويستقبل هذا الحساب المؤونات المكونة من قبل المؤسسات صاحبة الامتياز والتي هي بموجب التزامات تعاقدية مجبرة على تجديد أو إصلاح تجهيزاتها الممنوح لها في الامتياز قبل تحويلها عند انقضاء مدة العقد إلى مانح الامتياز.

– مؤونات أخرى للأعباء – خصوم غير متداولة، حساب 158.

[56] – هوام جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 122.

المطلب الثاني: مؤونة تدني قيم المخزون

نظرا لارتباط الأسواق العالمية و لتقلبات الأسعار المرتبطة بالحالة الاقتصادية والسياسية في العالم، يمكن أن يؤثر ذلك بشكل مباشر في أسعار السلع و الخدمات بالزيادة أو النقصان، واعتبارا لمبدأ الحيطة و الحذر الذي يفرض على الكيانات الأخذ بعين الاعتبار الخسائر وخاصة المتوقعة منها دون الإيراد، فالمشرع الجزائري خص المخزونات بمجموعة من الحسابات للمعالجة المحاسبية لهذا النوع من الخسائر.[57]

المعالجة المحاسبية لمؤونة تدني قيم المخزون[58]: يمثل الحساب"39" مؤونة تدهور في قيمة المخزونات، ولدى تشكيل هذه المؤونات تقيد خسائر قيمة المخزونات المعنية في الجانب الدائن لحساب"39" مع جعل الحساب"685" المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة – الأصول الجارية مدينا.

- نقوم بتسجيل نفس قيد تشكيل المؤونة، أي بوضع حساب "685" مدينا وأحد حسابات الفرعية لحساب "39" دائنا، عند رفع المؤونة.
- وضع في الجانب الدائن حساب 78 الاسترجاع عن خسائر القيمة و المؤونات وذلك بنفس مستوى الحساب المستخدم للمخصصات -68- بوضع في الجانب المدين أحد حسابات 39 وفق طبيعة العناصر المخزنة.
- يظهر في الميزانية مبلغ المخزونات الصافي بعد طرح خسائر القيمة، كما تثبت أرصدة الحسابات 39 بخفضها من مبلغ المخزونات المعنية عند إخراج المخزونات من الأصل.

وتحسب مؤونة المخزون كما يلي:

المؤونة = التكلفة الأصلية – قيمة المخزون الجردية.

مثال: كانت المعلومات الجردية للسنتين الأخيرتين لمؤسسة كما يلي:

N-1/12/31	رصيد البضائع	200.000
	المؤونة	40.000
N/12/31	رصيد البضائع	250.000
	المؤونة	20.000

[57]– بن بلغيت مدني، مرجع سبق ذكره، ص 9.

[58] – كتوش عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 57.

المطلوب: تسجيل قيود تسوية المخزونات و المؤونات.

		في 31-12-N		
390		خسائر القيمة عن مخزونات البضائع	40000	
	785	إسترجاعات الإستغلال عن خ.ق.م		40000
		إلغاء مؤونة السابقة		
		في 31-12-N		
685		مخصصات إ.م.خ.ق- أصول جارية	20000	
	390	خسائر القيمة عن مخزونات البضائع		20000
		تشكيل المؤونة الحالية		

المطلب الثالث: مؤونة الخسائر في القيم لحسابات الغير

قد يتعرض حساب المتعاملين لسبب أو لآخر إلى خسائر في القيمة بسبب اليأس من تسديد أحد المتعاملين لديونه نظرا لظروف قانونية قاهرة كالإفلاس أو ظروف طبيعية كالوفاة في بعض الحالات أو بسبب كوارث طبيعية، وينقسم هذا الحساب إلى مايلي[59]:

- خسائر في القيم على حسابات الزبائن: وهم أكثر حسابات المتعاملين تعرضا لخطر عدم السداد بسبب كثرة التعامل مع هذا الصنف من المدينين الذين يعتبرون العمود الفقري لنشاط الكيان، وإذا تمت خسارة في القيم لأحد حسابات الزبائن تسجل القيود المحاسبية.
- خسائر في القيم على حسابات المجموعة أو الشركاء: قد تتعرض المجموعة أو الشركاء إلى خسارة في القيم لسبب أو لآخر كالكوارث الطبيعية من حرائق وأمطار...الخ، فكل حساب من هذه المجموعة يتعرض لخسارة في القيم.

التسجيل المحاسبي لمؤونة الزبائن[60]:

- تسجيل ملاحظة العميل المشكوك فيه:

[59] – بن بلغيت مدني، مرجع سبق ذكره، ص 9.

[60] – كتوش عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 57.

		في N+1-12-31		
416		العملاء المشكوك فيهم	****	
	411	العملاء		****

- تسجيل تشكيل المؤونة:

		في N+1-12-31		
658		م.إ.م.خ.ق- أصول جارية	****	
	491	خسائر القيمة عن حسابات الزبائن		****

- تسجيل استرجاع المؤونة:

		في N+1-12-31		
491		خسائر القيمة عن حسابات الزبائن	****	
	785	إسترجاع الإستغلال عن خسائر القيمة		****

- تسجيل الخسارة عن حقوق غير قابلة للتحصيل(دين معدوم):

		في N+1-12-31		
654		خسائر عن حسابات حقوق غير قابلة للتحصيل	****	
	416	الزبائن المشكوك فيهم		****

مثال: بتاريخ N/12/31 لاحظت المؤسسة العناصر التالية[61]:

- دين غير قابل للتحصيل لعميل عادي(K) بمبلغ 2.000دج.

- دين مشكوك فيه يقدر بنسبة 30% من حقوق عادية للعميل (L)التي تقدر بـــ 3.000دج.

- دين مشكوك فيه يقدر بنسبة 70% من حقوق عادية للعميل (M) التي تقدر بـــ 5.000دج.

المطلوب: تسجيل القيود المحاسبية الخاصة بالعملاء.

[61] - كتوش عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 59- 60.

		في N-12-31		
654		خسائر عن حسابات حقوق غير قابلة للتحصيل	2000	
	411	العملاء		2000
		تسجل خسارة العميل k		
		في N-12-31		
416		العملاء المشكوك فيهم	8000	
	411	العملاء		8000
		تسجيل دين العميلين المشكوك فيهم M وL		
685		مخصصات إ.م.خ.ق. أصول جارية	4400	
	491	خسائر القيمة عن حسابات العملاء		4400
		تشكيل المؤونة		

وإذا افترضنا أن المؤسسة لاحظت في N+1/12/31 العناصر التالية:

– تحصيل من العميل (L)مبلغ 1000دج مع اعتبار باقي الدين دينا مشكوكا فيه.

– أصبح دين العميل(M)كلية ديون غير قابلة للتحصيل(دين معدوم).

- التحصيل الجزئي من العميل(L).

		في N+1-12-31		
512		البنوك و الحسابات الجارية	1000	
	416	الزبائن المشكوك فيهم		1000

- تشكيل مؤونة إضافية للعميل(L).

		في N+1-12-31		
658		مخصصات م.خ.ق.– أصول جارية	1100	
	491	خسائر قيم عن حسابات الزبائن		1100

مبلغ الدين الباقي على العميل (L) بعد التسديد الجزئي: 3000 – 1000 = 2000

غير أن في N/12/31 تم تشكيل مؤونة لهذا الأخير بقيمة 900 (3000 * 30%)

وعليه يجب إضافة مؤونة: 2000 – 900 = 1100

- الحقوق الغير قابلة للتحصيل للعميل(M).

		في 31-12-N+1			
654		خسائر عن حسابات حقوق غير قابلة للتحصيل	5000		
	416	الزبائن المشكوك فيهم			5000

- استرجاع المؤونة المشكلة للعميل(M).

		في 31-12-N+1			
491		خسائر القيمة عن حسابات الزبائن	3500		
	785	إسترجاع الإستغلال عن خسائر القيمة			3500
		5000*70%=3500			

ملاحظة هامة: تدهور التثبيتات[62].

لقد اعتمد النظام المحاسبي المالي الحساب 29 "خسائر القيمة عن التثبيتات" عند ثبوت خسارة في القيمة(التدهور) بوضعه دائنا، ووضع حساب المخصصات عناصر الاستغلال أو العناصر المالية أو الاستثنائية المعنية لحساب 68 "مخصصات الإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة" – وفي هذه الحالة نخص بالذكر الأصول غير الجارية من خلال الحساب 681 – مدينا.

- وضعه دائنا بوضع حساب المخصصات (681) مدينا عندما يتعين رفع مبلغ أو قيمة التدهور.
- وضعه مدينا بوضع الحساب 781 "الاسترجاع عن خسائر القيمة والمؤونات- أصول غير جارية" دائنا.

مثال: حيازة جهاز حاسوب في بداية السنة N، نفترض أن في نهاية السنة N+2، قد تدهورت قيمته تكنولوجيا وأصبحت قيمته لا تتعدى 1500دج، غير أن في هذا التاريخ تقدر قيمته المحاسبية الصافية بـــ 8000دج.

وعليه فإن قيمة التدهور هي: 8000 – 1500 = 6500دج.

		في 31-12-N			
681		مخصصات إ.م.خ.ق.- أ.غ.ج	6500		
	29183	خسائر القيمة لمعدات الإعلام الآلي			6500

و في نهاية السنة الرابعة من حيازة جهاز الحاسوب تعين للمؤسسة أنها كانت متشائمة في نهاية السنة الثالثة، لأن القيمة الحالية للجهاز هي 2750دج. والقيمة المحاسبية الصافية في نهاية السنة الرابعة هي 750دج.

وبالتالي فإن التدهور هو: 2750 – 750 = 2000دج، عوض 6500دج.

[62] – كتوش عاشور، مرجع سبق ذكره، ص ص 117- 118.

و لذلك لابد من استرجاع مبلغ 4500 (6500 – 2000)

		في N+3-12-31		
29183		خسائر القيمة لمعدات الإعلام الآلي	4500	
	781	إسترجاع الإستغلال عن خ.ق.م – أ.غ.ج		4500

مثال على ***تدهور التثبيتات المالية***[63]:

قامت شركة الخطوط الجوية الجزائرية بتشكيل مؤونة لخسائر قيمة سندات المساهمة في N-1-12-31 بمبلغ 2000دج.

وفي تاريخ N-12-31 تعين للشركة أن التدهور الملاحظ على هذه السندات هو بمبلغ 3000دج.

وفي تاريخ N+1-12-31 أصبحت قيمة التدهور المحتملة لا تتعدى 1000دج.

		في N-1-12-31		
686		مخصصات إ.م.خ.ق- العناصر المالية	2000	
	296	خسائر القيمة لسندات المساهمة		2000
		إلغاء مؤونة السابقة		
		في N-12-31		
686		مخصصات إ.م.خ.ق- العناصر المالية	1000	
	296	خسائر القيمة لسندات المساهمة		1000
		تشكيل المؤونة الحالية		
		في N+1 -12-31		
296		خسائر القيمة لسندات المساهمة	2000	
	786	إسترجاعات المالية عن خسائر القيمة		2000

[63] – كتوش عاشور، مرجع سبق ذكره، ص 121.

خلاصة الفصل الثاني:

إن النظام المحاسبي المالي قد غير وبعمق ما جاء به المخطط المحاسبي الوطني، بحيث تغيرت الحسابات والأسماء

وذلك للوصول إلى محاسبة دولية موحدة، فعلى سبيل المثال من بين العناصر التي عرفت تغيرات المؤونات التي تعتبر الركيزة الأساسية في المؤسسة نظرا للمبالغ الضخمة التي تخصصها لها سنويا.

ومن بين المؤونات التي تركز عليها المؤسسة: مؤونة تدني الزبائن، مؤونة نقص البضائع، مؤونة الأعباء و المخاطر، مؤونة تدهور قيم التثبيتات و غيرها ، إلا أن المؤونة الأكثر أهمية في مؤسساتنا هي المؤونات المخصصة لمنح التقاعد.

وبالتالي نستطيع القول أنه لا مؤسسة قائمة بذاتها دون مؤونات، فهي العمود الفقري لكل مؤسسة من أجل مواجهة المخاطر التي تفرزها التعاملات بصفة خاصة و المحيط بصفة عامة.

الفصل الثالث

تسجيل المؤونات في المؤسسة العمومية الاقتصادية

MOSTAVI

المبحث الأول: تقديم المؤسسة

المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي والقوانين المعمول بها

المبحث الثالث: ميزانية المؤسسة وأهم مؤوناتها

تمهيد:

سنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على تقديم المؤسسة العمومية الاقتصادية مستافي لتربية الدواجن، هيكلها التنظيمي، الأهداف التي وجدت من أجلها، أهم ميزانياتها، بالإضافة إلى التطرق إلى المؤونات الأكثر استعمالا في المؤسسة، وكيفية تسجيلها مع إظهار أهم الطرق التي تمت بها المعالجة المحاسبية لهذا العنصر.

الفصل الثالث: تسجيل المؤونات في المؤسسة العمومية الاقتصادية mostavi

المبحث الأول: تقديم المؤسسة

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة

هي مؤسسة ذات أسهم المسماة "شركة ذات أسهم مستافي "، حيث أنشئت في الفاتح من جانفي 1999، موافقا للجمعية العامة الغير عادية، و بدأت ممارسة نشاطها الفعلي في مارس 1999.

شركة مستافي مختصرة في الحروف التالية: م.ع.إ / ش.ذ.أ، وتسير من خلال القرار رقم 75-59 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، والذي يتضمن القانون التجاري رقم 0782031، Bl 98.

مؤسسة مستافي هي شركة ذات رأس مال اجتماعي يقدر بـــ 781870000,00 دج، وهي فرع من مجموعة تربية دواجن الغرب.

وبالتالي خلق أسهم تربية الدواجن.

إن المقر الاجتماعي لمؤسسة مستافي هو الطريق الوطني رقم 17 الرابط بين دائرة عين النويصي وولاية مستغانم.

تسير المؤسسة من طرف مجلس الإدارة المكون من 06 أعضاء، ويقودها المدير العام.

تعتبر محافظة حسابات المؤسسة مؤمنة من طرف السيد ملحناس جمال.

النشاطات الرئيسية للمؤسسة:

- تربية الكتكوت أمهات اللحوم.
- إنتاج البيض القابل للتحضين.
- إنتاج كتاكيت اللحوم.
- تربية دجاج اللحم.
- الذبح.

المطلب الثاني: هدف المؤسسة

إن الهدف الرئيسي للشركة ذات الأسهم مستافي مبدئيا:

- تربية الدواجن.
- التحضين.
- المتاجرة بالبيض القابل للتحضين.
- تلبية الاحتياجات الضرورية من اللحوم البيضاء.
- المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني.

تحتوي المؤسسة حاليا على (08) وحدات:

- وحدة أمهات اللحوم بمستغانم: وتتكون من مركزين هما:
- مركز التربية في الصور: 68000 دجاجة أمهات لحوم في السنة.
- مركز الإنتاج بعين تادلس: ذو قدرة إنتاج 60000دجاجة.
- المحاضن:
- محضن حاسي ماماش الذي له قدرة إنتاج 2400000 كتكوت في السنة.
- محضن سيدي ابراهيم الذي له قدرة إنتاج 2400000كتكوت في السنة.
- مراكز التربية:
- مركز تربية دجاج اللحم في سيدي خطاب به 08 مباني مع قدرة إنتاج 224000 دجاجة في السنة.
- مركز تربية دجاج اللحم في بوشنتوف و سيدب لحسن في كل منهما 08 مباني مع قدرة إنتاج 432000 دجاجة في السنة.
- مركز تربية دجاج اللحم في يانارو به 12 مبنى مع قدرة إنتاج إجمالية 576000 دجاجة في السنة.
- المذبح:
- وجود مذبح في بوقيرات بقدرة ذبح 1000 دجاجة في الساعة، و7000 دجاجة في اليوم.

وبعد الاجتماع في المؤسسة بتاريخ 2014/01/01 وذلك بعقد جمعية عامة غير عادية تم توقيف مايلي:

- في 2014/12/26 توقيف محض حاسي بونيف.
- في 2014/12/26 توقيف وحدة تربية أم اللحوم بحاسي ماماش.

المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي و القوانين المعمول بها

المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للمؤسسة

الشكل(01) : تنظيم مصالح المؤسسة

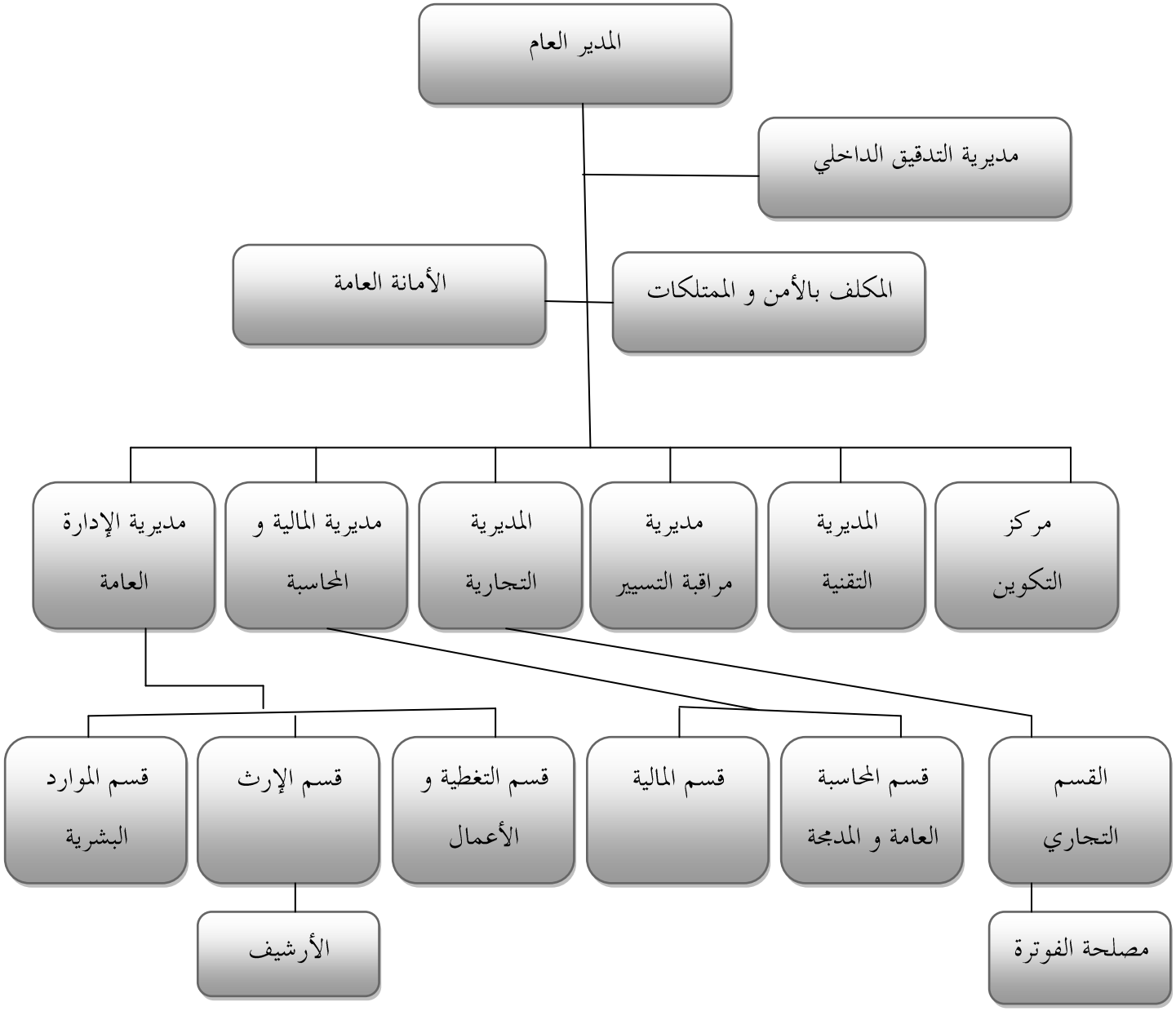

المصدر: المؤسسة العمومية الإقتصادية لتربية الدواجن mostavi

المطلب الثاني: القوانين المعمول بها في المؤسسة

- المبادئ المحاسبية:

المؤسسة ذات الأسهم mostavi هي شركة ذات أسهم تخضع للقانون الجزائري، تحت إشراف مجموعة قوانين تسير الشركات ذات الأسهم في الجزائر، وبالخصوص تحت تسيير القانون التجاري.

حسابات المؤسسة قاموا بها في مجال زمني مدته 12 شهر، ختمت في 31 ديسمبر 2014 موافقا لمعايير النظام المحاسبي المالي.

- الطرق المحاسبية:

- القانون رقم 07-11 المؤرخ في 2007/11/25 الذي يتضمن النظام المحاسبي المالي.
- مرسوم تنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 2008/05/26 المتضمن تطبيق ما جاء في القانون 07-11.
- قرار رقم 09-01 المؤرخ في 2009/07/22 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009.
- قرار مؤرخ في 2008/07/26 المحدد لقواعد التقييم و المحاسبة و الكشوف المالية وعرضها، وكذلك مدونة الحسابات وقواعد تسييرها.
- مرسوم تنفيذي رقم 09-110 المؤرخ في 2009/04/07 المحدد بالشروط وكيفية مسك المحاسبة بواسطة أنظمة الإعلام الآلي.
- تعليمة رقم 02 الصادرة بتاريخ 2009/10/29 من وزارة المالية المتضمنة أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010.

وكذلك الحرص على احترام مبدأ الحذر موافقا للقاعدة التالية:

- ✓ استمرارية النشاط.
- ✓ مداومة الطرق المحاسبية من دورة إلى أخرى.
- ✓ استقلالية الدورات.

و هذا يكمن في القواعد العامة لكشف وتقديم الحسابات السنوية، طرق تقييم كل عنصر مسجل في حساب.

مثل: التثبيتات المادية.

حيث أن التثبيتات القديمة تقيم على أساس التكلفة المعاد تقييمها على سنة 1996، والإقتناءات الجديدة.

إن الإهتلاكات تظهر في الأصول محسوبة، بناءا على الإهتلاك الخطي حسب مدة الاستعمال مقدرة لكل صنف من التثبيتات.

المبحث الثالث: ميزانية المؤسسة وأهم مؤوناتها

المطلب الأول: أصول المؤسسة

ميزانية المؤسسة العمومية الاقتصادية مستافي من جانب الأصول(2013):

الوحدة بالدينار الجزائري

الأصول	الإجمالي	الإهتلاكات و المؤونات	صافي 2013	صافي 2012
أصول مثبتة غير جارية				
• فارق الاقتناء	-	-	-	-
• التثبيتات المعنوية	109000	-	109000	-
• التثبيتات العينية	169121607,94	55248063,58	113873544,36	104374100,77
- أراضي	97511040	-	97511040	97511040
- مباني	33769424,87	31769246,54	2000178,33	949224,04
- تثبيتات عينية أخرى	37841143,07	23478817,04	14362,03	5913836,73
- إهتلاك التثبيتات العينية الأخرى	-	-	-	-
• تثبيتات جاري إنجازها	400	-	400	400

• التثبيتات المالية	1958217,20	-	1958217,20	1066576,80
- السندات الموضوعة موضع المعادلة	-	-	-	-
- المساهمات الأخرى و الحسابات الدائنة الملحقة	-	-	-	-
- السندات الأخرى المثبتة	-	-	-	-
- -القروض و الأصول المالية الأخرى الغير جارية	250000	-	250000	-
- الضرائب المؤجلة على الأصول	1708217,20	-	1708217,20	1066576,80
مجموع الأصول الغير جارية	171189225,14	55248063,58	115941161,56	105441077,57
الأصول الجارية				
• المخزونات و المنتجات قيد الإنجاز	842275,53	454271,28	388004,25	448773,23
• الحسابات الدائنة — الإستخدامات المماثلة	33228792,79	749985,13	32478807,66	186361365,11
- الزبائن	4961,92	-	4961,92	34661,92

– المدينون الآخرون	22097936,61	749985,13	21347951,48	181759057,40
– الضرائب و ما يماثلها	11125894,26	–	11125894,26	4567645,79
– حقوق أخرى و إستخدامات المماثلة	–	–	–	–
• الموجودات و ما يماثلها	2028460,38	–	2028460,38	13636118,11
– توظيفات و أصول مالية جارية	–	–	–	–
– خزينة الأصول	2028460,38	–	2028460,38	13636118,11
مجموع الأصول الجارية	36099528,70	1204256,41	34895272,29	200446256,45
المجموع العام للأصول	207288753,84	56452319,99	150836433,85	305887334,02

من الميزانية يتبين أن المؤسسة تخصص مبالغ ضخمة للمؤونات، وذلك في التثبيتات العينية، المخزون، الزبائن، المدينون الآخرون.

المطلب الثاني: خصوم المؤسسة

خصوم المؤسسة العمومية الاقتصادية مستافي(2013):

الوحدة بالدينار الجزائري

الخصوم	2013	2012
رؤوس الأموال الخاصة		
– رأس المال الصادر	781870000	781870000
– رأس المال الغير مطلوب	–	–

– العلاوات و ألإحتياجات– االإحتياجات المدمجة	8070,90	8070,90
– فارق إعادة التقييم	–	–
– فارق المعادلة	–	–
– النتيجة الصافية(النتيجة الصافية حصة المجمع)	51166157,46	28142958,74
– رؤوس الأموال الخاصة الأخرى(الترحيل من جديد)	6601084,24	–
حصة الشركة المدمجة (1)	–	–
حصة ذوي الأقلية (1)	823028084,57	533851562,85
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	85715086,89	219883549,31
الخصوم الغير جارية		
– قروض و الديون المالية	–	–
– الضرائب(المؤجلة و المرصود لها)	–	–
– ديون أخرى غير جارية	–	–
– المؤونات و المنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا	8990616,75	5613562,04
مجموع الخصوم الغير جارية	8990616,75	5613562,04
الخصوم الجارية		
– الموردون و الحسابات الملحقة	12664219,88	5138741,22
– الضرائب	608990,49	5321530,06
– الديون الأخرى	114287693,62	69929951,39
– خزينة الخصوم	100000000	–
مجموع الخصوم الجارية	227560903,99	80390222,67

المجموع العام للخصوم	150836433,85	305887334,02

إن المؤونات من جهة الخصوم تظهر في الضرائب المؤجلة، مع ذكر المؤونات و المنتوجات المدرجة في الحسابات سلفا.

المطلب الثالث: أهم مؤونات المؤسسة

تطبيقا للنظام المحاسبي المالي فإن مؤسسة مستافي تشكل **مؤونة للمخزون** الذي لديها من الدجاج، **مؤونة للزبائن** أي أن هذه المؤونة تكون على أساس الاتفاق المبرم بين المؤسسة و الزبون.

- مثلا: اتفاق المؤسسة مع الزبون الذي تعهد بالتسديد خلال مدة شهر من الزمن، ففي هذه الحالة إذا لم يدفع الزبون المبلغ المتفق عليه في حدود شهر تكون له مؤونة، وهذا ما نص عليه النظام المحاسبي المالي.

إلا أن مؤونة الزبائن حسب المؤسسات الجزائرية تكون في آخر السنة المالية.

- I.D.R: **مؤونة منح التقاعد**(تدخل ضمن منافع الموظفين) حيث أن المؤسسة تخصص مؤونة في شكل مبالغ لموظفيها قبل خروجهم إلى التقاعد، وهي أهم مؤونة في المؤسسة نظرا للمبالغ الضخمة المخصصة لها.

وعليه فإن الموظف يستفيد من منحة التقاعد خلال فترة عمله في المؤسسة.

- الفرق بين منحة التقاعد في المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي.

✓ منحة التقاعد في المخطط المحاسبي الوطني:

إن منحة التقاعد في المؤسسة العمومية الاقتصادية مستافي خلال المخطط المحاسبي الوطني كانت تخصص أثناء خروج الموظف إلى التقاعد مباشرة، وهنا شهدت المؤسسة العديد من الصعوبات خاصة عند خروج عدد كبير من الموظفين للتقاعد في نفس المدة، أي يتطلب خروج موارد مالية ضخمة والتي قد تؤدي إما إلى الإفلاس في حالة السداد أو الدخول في نزاعات قضائية مع الموظفين.

✓ منحة التقاعد في النظام المحاسبي المالي:

تطبق المؤسسة العمومية الاقتصادية مستافي طريقة جد عقلانية، حيث يستفيد الموظف من 03 أشهر من المنحة خلال كل 05 سنوات، وتحسب على أساس الأجر الكلي.

أي ثلاثة أشهر في السنة السادسة وستة أشهر في السنة الثانية عشر، مع العلم أن المنحة تنتهي في حدود 18 شهر على الأكثر.

أما الموظف في حالة انتقاله إلى المؤسسة مع العلم أنه قد عمل من قبل في مؤسسة أخرى فإنه يأخذ المنحة في حدود عمله في المؤسسة، وأن سنوات العمل التي قضاها من قبل في مؤسسة أخرى لا تدخل ضمن منحة التقاعد، إلا في حالة عمل الموظف في الشركة الأم وانتقاله لفرع من فروعها، فهنا يستفيد من منحة التقاعد كاملة.

- كيفية حساب I.D.R:

عمر الموظف حاليا – عمره في بداية العمل = سنوات العمل

وبالتالي: كل 05 سنوات تكافئ 03 أشهر

وللفهم أكثر نوضحها في الوثيقة التالية:

خلاصة الفصل الثالث:

إن المؤسسة العمومية الاقتصادية مستافي هي مؤسسة لتربية الدواجن تساهم بطريقة أو بأخرى في تطوير الاقتصاد الوطني، حيث أنها تطبق النظام المحاسبي المالي الجديد وتضع ميزانية مالية في شكل مؤونات للموظفين، للمخزون، للزبائن...الخ.

ومنه فإن المؤسسة تمنح لموظفيها مؤونات منها منحة التقاعد التي تخصص لها مبالغ ضخمة بهدف تشجيع الموظف ودفعه للتفاني في عمله.

الخاتمةالعامة

الخاتمة العامة:

إن النظام المحاسبي المالي هو وليد التطورات و التغيرات الاقتصادية التي عرفها العالم في زمان العولمة، حيث ظهرت الشركات المتعددة الجنسيات، الاستثمار الأجنبي، اقتصاد السوق وتحرير التجارة... وهذا ما أدى إلى ضرورة التوحيد المحاسبي، ولهذا سارعت الجزائر لتبني النظام المحاسبي المالي لمواكبة التطورات الحاصلة في العالم، ليدخل حيز التنفيذ و التطبيق في الفاتح من جانفي 2010 بعد تأجيل تطبيقه.

لقد غير النظام المحاسبي المالي وبعمق ما جاء به المخطط المحاسبي الوطني، وذلك بإبراز نقاط ضعفه وفشله في حل بعض المشاكل، ومنه تم تغيير الحسابات وأسماء الحسابات، منها المؤونات التي تعتبر الركيزة الأساسية للمؤسسة وعمودها الفقري نظرا للمبالغ الضخمة التي تخصص لها، والتي يمكن أن نجد فيها مؤونة الزبائن، مؤونة الأخطار، مؤونة المخزون، مؤونة خسائر القيمة...الخ.

وأخيرا نستطيع القول أنه لا مؤسسة بدون مؤونة، حيث لا بد على كل مؤسسة مهما كان حجمها و نشاطها تخصيص مؤونات لمواجهة المخاطر المستقبلية حتى لا يؤثر ذلك على نشاطها أو يعرقل استمراريتها.

- ✓ ***اختبار صحة الفرضيات:*** من خلال طريقة معالجتنا للموضوع والتي اعتمدنا فيها على الدراسة النظرية و الدراسة الميدانية توصلنا أثناء اختبارنا للفرضيات إلى ما يلي:
  - صدر النظام المحاسبي المالي بموجب القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 وطبقا لهذا القانون فإن: " "المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية يتم تصنيفها، تقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة على الوضعية المالية و ممتلكات الكيان (شخص طبيعي أو معنوي) و نجاعته ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"، حيث يتضمن النظام المحاسبي المالي معطيات جديدة تحتوي على جملة من المبادئ المحاسبية والقوائم المالية، وبالتالي فالفرضية الأولى صحيحة وقد أكدها القانون 07-11.

- المؤونة عبارة عن تكلفة من التكاليف التي تحمل إلى الدورة المحاسبية، أي لابد من خصمها من الربح قبل الوصول إلى صافي الربح، و لقد تعرض النظام المحاسبي المالي للمؤونات ضمن كل من المجموعة الأولى، الثالثة الرابعة والخامسة . و بالتالي فإن المؤونة عبارة عن مبلغ من المال تخزنه المؤسسة لمواجهة بعض المخاطر التي يمكن أن تحدث في المستقبل و تؤثر في سيرورة نشاطها، وعليه يمكن القول أن الفرضية الثانية صحيحة حيث تعتبر المؤونة عبء على المؤسسة أي خروج موارد مالية.
- إن أهم المؤونات التي جاء بها النظام المحاسبي المالي مؤونة خسارة القيمة(ح/29)، مؤونة تدني قيمة المخزون(ح/39)، مؤونة تدني قيم الزبائن(ح/49)، مؤونة تدني التثبيتات المالية(ح/49). إضافة إلى مؤونة المخاطر(ح/151)، و المؤونات الأخرى للأعباء (ح/158)، و بذلك نكون قد أكدنا صحة الفرضية الثالثة.
- لقد غير النظام المحاسبي المالي الحسابات وأسمائها حيث تغير الحساب و إسم الحساب، فعلى سبيل المثال كان يوجد في الصنف 01 في الخصوم حساب 19 مؤونة الخسائر و الأعباء(في المخطط المحاسبي الوطني)، أما في النظام المحاسبي المالي فنجد حساب 151 مؤونة الأخطار وحساب 158 المؤونات الأخرى للأعباء وغيرها من الحسابات.

✓ ***النتائج:*** *بعد القيام بهذه الدراسة استخلصنا ما يلي:*

- نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر والانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق وتبني سياسات الخوصصة وتشجيع الاستثمار الأجنبي، لم يستطع المخطط المحاسبي الوطني مواكبة هذه التغيرات وواجه العديد من الانتقادات، مما أجبر الجزائر على التفكير وتكريس الجهود لإصلاح هذا النظام في خضم جملة الإصلاحات المنتهجة، كللت هاته الجهود بتبني نظام محاسبي جديد وهو النظام المحاسبي المالي.
- يعتبر النظام المحاسبي المالي نتاج لعملية إصلاح فرضتها التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر، ويهدف إلى معالجة المشاكل والانتقادات الموجهة للمخطط المحاسبي

الوطني وخاصة من قبل الشركات المتعددة الجنسيات و المتعلقة خصوصا بضرورة تكييفه مع المعايير المحاسبية الدولية.

- صعوبة التخلي على الممارسات التي كانت سائدة وفق المخطط المحاسبي الوطني والتي تجذرت في ذهنية المحاسب، مما يشكل عائق في تطبيقه بصفة جيدة.
- معظم المؤسسات الجزائرية لا تطبق النظام المحاسبي المالي إلا بنسبة قليلة.
- المؤونة الوحيدة التي تخصص لها موارد مالية كبيرة هي مؤونة منح التقاعد.
- المؤونات تعتبر من المكونات الرئيسية للمؤسسات باختلاف أنواعها ونشاطاتها.

✓ ***التوصيات:*** *بناءا على الاستنتاجات فإننا نوصي بما يلي:*

- التطبيق الجيد للنظام المحاسبي المالي لمواكبة الدول المتقدمة من خلال تقديم محاسبة في المستوى مع الأجانب خاصة كما هو معروف كثرة الاستثمار الأجنبي في الجزائر.
- تبني كل معايير المحاسبة ومعايير المالية وليس جزء منها وذلك حتى نتمكن من مواكبة المحاسبة الدولية و مختلف المعايير التي تتطابق معها.
- ضرورة تخصيص مؤونات لمواجهة الأخطار التي قد تقع مستقبلا، والتي تؤثر بصفة سلبية على المؤسسة وقد تؤدي إلى إفلاسها.
- تكوين مؤونة منح التقاعد في بداية السنة وليس في نهايتها حتى لا تقع المؤسسة في مشاكل مع موظفيها.

✓ ***أفاق الدراسة:*** تناولنا من خلال هذا الموضوع المؤونات في النظام المحاسبي المالي نظرا لحداثة تبني هذا النظام ومدى أهمية المؤونات في المؤسسات، وقد سلطنا الضوء على الجهود المبذولة للانتقال من المخطط إلى النظام، كما تطرقنا إلى أهم عنصر فيه وهي المؤونات التي تعتبر ذات أهمية بالغة للملاك والموظفين، فبالنسبة للملاك حتى لا تقع المؤسسة في الإفلاس، وأما الموظفين فتتمثل في حصولهم على الحق في منحة التقاعد.

قائمةالمراجع

✓ المراجع باللغة العربية:

• الكتب:

- إبراهيم الأعمش(1999)، أسس المحاسبة العامة مطابق المخطط المحاسبي الوطني 1975، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- العزازي محمد * بن لعور بوعلام(2012- 2013)، التسيير المحاسبي و المالي، الديوان الوطني للمطبوعات الدراسية، الجزائر.
- بويعقوب عبد الكريم(2005)، أصول المحاسبة العامة وفقا للمخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر.
- كتوش عاشور(2013)، المحاسبة العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر.
- محمد بوتين(1998)، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- مغربي عبد القادر *ديب سليم(2008)، المعاصر في التسيير المحاسبي والمالي، دار المعاصرة للنشر و التوزيع، الجزائر.
- مغربي عبد القادر* ديب سليم(2008)، المعاصر في التسيير المحاسبي و المالي، دار المعاصرة للنشر و التوزيع، الجزائر.
- هوام جمعة(2009- 2010)، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر.
-

• رسائل الماجستير و دكتوراه:

- عبد الله قنيع، التقييم المحاسبي للمخزونات في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة نيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، جامعة ورقلة، 2013-2014، www.tassilialgerie.com.

- سليم بن رحمون، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفقا لـــ NSCF، مذكرة نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2012- 2013، www.univ-biskra.dz.
- رفيق يوسفي، النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية و متطلبات التطبيق، مذكرة نيل شهادة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة أم البواقي، 2010-2011، www.startimes.com.
- سجال هاجر، الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي الجديد، مذكرة نيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية، جامعة مستغانم، 2011- 2012.
- لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2011-2012، www.bu.umc.edu.dz.

- **المجلات، الدوريات و الملتقيات:**

- بن بلغيث مدني(2007)، إشكالية التوحيد المحاسبي، مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة ورقلة، www.eshamel.net.

- مسعودي دراوسي و آخرون، مقارنة النظام المحاسبي المالي بالمعايير الدولية للمحاسبة، ورقة بحثية، جامعة البليدة، www.kantakji.com، في 05/05 /2015.

- **القوانين و الجرائد الرسمية:**

- المادة 25 من القانون 07-11 المؤرخ في 25 /2007/11، المتضمن النظام المحاسبي المالي.
- المادة 30 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156، المؤرخ في 26 ماي 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون 07- 11 ، المتضمن النظام المحاسبي المالي.
- قرار رقم 71 المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم و المحاسبة و محتوى القوائم المالية وعرضها و كذا مدونة و قواعد سير الحسابات.
- المادة 2 من القرار 72 المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لأسقف رقم الأعمال و عدد المستخدمين والنشاطات المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالي مبسطة.

- قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، يحدد أسقف رقم الأعمال و عدد المستخدمين و النشاط المطبق على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، الجريدة الرسمية ، الجزائر ، العدد 19.

✓ **المراجع باللغة الأجنبية**:

- instruction n: 02 du 29 octobre 2009 portant première application du système comptable financier 2010.
- projet du système comptable financier, ministère des finances, juillet, 2006, document de travail.

قائمة الملاحق

EPE MOSTAVI SPA UNITE SIEGE

2013

TABLEAU DES AMORTISSEMENTS

En DA

Cptes	RUBRIQUES ET POSTES	Notes	Amortissements cumulés en fin d'exercice
28	**Amortissement des immobilisations**		**55 248 063,58**
280	Amortissement des immobilisations incorporelles		0,00
2803	Amortissement des frais de recherche et développement immobilisables		0,00
2804	Amortissement des logiciels informatiques et assimilés		0,00
2805	Amortissement concessions et droits similaires, brevets, licences, marques		0,00
2807	Amortissement écart d'acquisition (goodwill)		0,00
2808	Amortissement autres immobilisations incorporelles		0,00
281	Amortissement des immobilisations corporelles		55 248 063,58
2812	Amortissement agencements et aménagements de terrain	ANC2	58 900,00
2813	Amortissement constructions	ANC2	31 769 246,54
2815	Amortissement installations techniques	ANC2	2 544 413,38
2818	Amortissement autres immobilisations corporelles	ANC2	20 875 503,66
282	Amortissement des immobilisations mises en concession		0,00

TABLEAU DES PROVISIONS

En DA

Cptes	Rubriques et postes	Notes	Provisions cumulées en fin d'exercice
	PROVISIONS PASSIFS NON COURANTS		
153	Provisions pour pensions et obligations similaires		8 990 616,75
155	Provisions pour impôts		0,00
	Provisions sur litiges		0,00
	TOTAL		**8 990 616,75**
481	PROVISIONS PASSIFS COURANTS		
	Provisions pour pensions et obligations similaires		0,00
	Autres provisions liées au personnels		0,00
	Provisions pour impôts		0,00
	TOTAL		0,00

EPE MOSTAVI SPA UNITE SIEGE

2013 — COMPTES DE STOCKS ET ENCOURS

En DA

Cptes	RUBRIQUES ET POSTES	Valeur brute à la fin de l'exercice
30	Stocks de marchandises	0,00
31	Matières premières et fournitures	
32	Autres approvisionnements	842 275,53
321	Matières consommables	168 294,96
322	Fournitures consommables	613 204,17
326	Emballages	60 776,40
33	En cours de production de biens	0,00
331	Produits en cours	0,00
335	Travaux en cours	0,00
34	Encours de production de services	0,00
341	Etudes en cours	0,00
345	Prestations de services en cours	0,00
35	Stocks de produits	0,00
351	Produits intermédiaires	0,00
355	Produits finis	0,00
358	Produits résiduels ou matières de récupération (déchets, rebuts)	0,00
36	Stocks provenant d'immobilisations (Animaux)	0,00
37	Stocks à l'extérieur (en cours de route, en dépôt ou en consignation)	0,00
	TOTAL	842 275,53

COMPTES DE CAPITAUX

Cptes	RUBRIQUES ET POSTES	2013 MONTANT
10	Capital, réserves et assimilés	781 878 070,90
101	Capital émis ou capital social ou fonds de dotation, ou fonds d'exploitation	781 870 000,00
103	Primes liées au capital social	0,00
104	Ecart d'évaluation	0,00
105	Ecart de réévaluation	0,00
106	Réserves (légale, statutaire, ordinaire, réglementée)	8 070,90
107	Ecart d'équivalence	0,00
108	Compte de l'exploitant	0,00
109	Capital souscrit non appelé	0,00
11	Report à nouveau	6 601 084,24
12	Résultat de l'exercice	-51 166 157,46
13	Produits et charges différés - hors cycle d'exploitation	-1 708 217,20
131	Subventions d'équipement	0,00
132	Autres subventions d'investissements	0,00
133	Impôts différés actif	1 708 217,20
134	Impôts différés passif	0,00
138	Autres produits et charges différés	0,00
14	(Disponible)	0,00
15	Provisions pour charges - passifs non courants	8 990 616,75
153	Provisions pour pensions et obligations similaires	8 990 616,75
155	Provisions pour impôts	0,00
156	Provisions pour renouvellement des immobilisations (concession)	0,00
158	Autres provisions pour charges - passifs non courants	0,00
16	Emprunts et dettes assimilés	0,00
161	Titres participatifs	0,00
162	Emprunts obligataires convertibles	0,00
163	Autres emprunts obligataires	0,00
164	Emprunts auprès des établissements de crédit	0,00
165	Dépôts et cautionnements reçus	0,00
167	Dettes sur contrat de location-financement	0,00
168	Autres emprunts et dettes assimilés	0,00
169	Primes de remboursement des obligations	0,00
17	Dettes rattachées à des participations	0,00
171	Dettes rattachées à des participations groupe	0,00
172	Dettes rattachées à des participations hors groupe	0,00
173	Dettes rattachées à des sociétés en participation	0,00
178	Autres dettes rattachées à des participations	0,00
18	Comptes de liaison des établissements et sociétés en participation	823 028 084,57
181	Comptes de liaison entre établissements	823 028 084,57
188	Comptes de liaison entre sociétés en participation	
19	(Disponible)	0,00
	TOTAL	744 595 397,23

EPE MOSTAVI SPA UNITE SIEGE

2013 — COMPTES DE CHARGES

En DA

Cptes	DESIGNATION	MONTANT
60	**Achats consommés**	1 092 725,86
600	Achats de marchandises vendues	0,80
601	Matières premières	155 509,65
602	Autres approvisionnements	516 980,28
603	Variations des stocks	0,00
604	Achats d'études et de prestations de services	0,00
605	Achats de matériels, équipements et travaux	0,00
607	Achats non stockés de matières et fournitures	420 235,93
608	Frais accessoires d'achat	0,00
609	Rabais, remises, ristournes obtenus sur achats	0,00
61	**Services extérieurs**	693 213,20
611	Sous-traitance générale	0,00
613	Locations	295 069,71
614	Charges locatives et charges de copropriété	0,00
615	Entretien, réparations et maintenance	132 972,72
616	Primes d'assurances	259 155,77
617	Etudes et recherches	0,00
618	Documentation et divers	6 015,00
619	Rabais, remises, ristournes obtenus sur services extérieurs	0,00
62	**Autres services extérieurs**	9 720 643,82
621	Personnel extérieur à l'entreprise	3 163 739,77
622	Rémunérations d'intermédiaires et honoraires	770 753,84
623	Publicité, publication, relations publiques	1 400 784,00
624	Transports de biens et transport collectif du personnel	0,00
625	Déplacements, missions et réceptions	707 309,50
626	Frais postaux et de télécommunications	190 819,71
627	Services bancaires et assimilés	3 487 237,00
628	Cotisations et divers	0,00
629	Rabais, remises, ristournes obtenus sur autres services extérieurs	0,00
63	**Charges de personnel**	26 180 149,11
631	Rémunérations du personnel	18 791 211,18
634	Rémunérations de l'exploitant individuel	0,00
635	Cotisations aux organismes sociaux	4 530 753,56
636	Charges sociales de l'exploitant individuel	0,00
637	Autres charges sociales	693 592,28
638	Autres charges de personnel	2 164 592,09

الملحق 05: حساب النتيجة حسب الطبيعة لسنة 2013

EPE MOSTAVI SPA UNITE SIEGE

2013 — **COMPTES DE RESULTATS (par nature)**

En DA

Cptes	DESIGNATION	Note	MONTANT	MONTANT 2012
70	Chiffre d'affaires	1_1	0,00	4 273,50
72	Variation stocks produits finis et en-cours	1_2	0,00	0,00
73	Production immobilisée		0,00	0,00
74	Subventions d'exploitation		0,00	0,00
	I - PRODUCTION DE L'EXERCICE		**0,00**	**4 273,50**
60	Achats consommés	2_1	1 092 725,86	1 213 886,91
61 & 62	Services extérieurs et autres consommations	2_2	10 413 857,02	3 810 671,72
	II - CONSOMMATION DE L'EXERCICE		**11 506 582,88**	**5 024 558,63**
	III - VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)		**-11 506 582,88**	**-5 020 285,13**
63	Charges de personnel	4_1	26 180 149,11	18 086 463,19
64	Impôts, taxes et versements assimilés	4_2	25 958,00	33 108,19
	IV - EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		**-37 712 687,99**	**-23 139 856,51**
75	Autres produits opérationnels	5	609 699,88	1 425 137,75
65	Autres charges opérationnels	6	217 335,88	464 323,80
68	Dotations aux amortissements et aux provisions	7	14 487 473,87	5 930 948,40
78	Reprises sur pertes de valeur et provisions	8	0,00	0,00
	V - RESULTAT OPERATIONNEL		**-51 807 797,86**	**-28 109 890,76**
76	Produits financiers		0,00	0,00
66	Charges financières		0,00	0,00
	VI - RESULTAT FINANCIER		**0,00**	**0,00**
	VII - RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V+VI)		**-51 807 797,86**	**-28 109 890,76**
695 & 698	Impôts exigibles sur résultat ordinaires		0,00	0,00
692 & 693	Impôts différés (Variations) sur résultat ordinaires		-641 640,40	32 867,98
	TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		**609 699,88**	**1 429 411,25**
	TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		**51 775 857,14**	**29 572 368,89**
	VIII - RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		**-51 166 157,46**	**-28 142 858,74**
77	Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		0,00	0,00
67	Eléments extraordinaires (Charges) (à préciser)		0,00	0,00
	IX - RESULTAT EXTRAORDINAIRE		**0,00**	**0,00**
12	**X - RESULTAT NET DE L'EXERCICE**		**-51 166 157,46**	**-28 142 858,74**
	Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)		0,00	0,00
	XI - RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)		**-51 166 157,46**	**-28 142 858,74**
	Dont part des minoritaires (1)		0,00	0,00
	Part du groupe (1)		0,00	0,00

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés.

COMPTES DE PRODUITS — الملحق 06: حساب النواتج لسنة 2013

Cptes	DESIGNATION	2013 MONTANT
70	**Ventes de marchandises, produits fabriqués, prestations de service et produits annexes**	0,00
700	Ventes de marchandises	0,00
701	Ventes de produits finis	0,00
702	Ventes de produits intermédiaires	0,00
703	Ventes de produits résiduels	0,00
704	Vente de travaux	0,00
705	Vente d'études	0,00
706	Autres prestations de services	0,00
708	Produits des activités annexes	0,00
709	Rabais, remises et ristournes accordés	0,00
72	**Production stockée ou déstockée**	**0,00**
723	Variation de stocks d'encours	0,00
724	Variation de stocks de produits	0,00
73	**Production immobilisée**	**0,00**
731	Production immobilisée d'actifs incorporels	0,00
732	Production immobilisée d'actifs corporels	0,00
74	**Subventions d'exploitation**	**0,00**
741	Subvention d'équilibre	0,00
748	Autres subventions d'exploitation	0,00
75	**Autres produits opérationnels**	609 699,68
751	Redevances pour concessions, brevets, licences, logiciels et valeurs similaires	0,00
752	Plus-values sur sorties d'actifs immobilisés non financiers	0,00
753	Jetons de présence et rémunérations d'administrateurs ou de gérants	0,00
754	Quotes-parts de subventions d'investissement virées au résultat de l'exercice	0,00
755	Quote-part de résultat sur opérations faites en commun	0,00
756	Rentrées sur créances amorties	0,00
757	Produits exceptionnels sur opérations de gestion	0,00
758	Autres produits de gestion courante	609 699,68
76	**Produits financiers**	**0,00**
761	Produits des participations	0,00
762	Revenus des actifs financiers	0,00
763	Revenus de créances	0,00
765	Ecart d'évaluation sur actifs financiers, plus-values	0,00
766	Gains de change	0,00
767	Profits nets sur cessions d'actifs financiers	0,00
768	Autres produits financiers	0,00
77	**Eléments extraordinaires (produits)**	**0,00**
78	**Reprises sur pertes de valeur et provisions**	**0,00**
781	Reprises d'exploitation sur pertes de valeur et provisions - actifs non courants	0,00
785	Reprises d'exploitation sur pertes de valeur et provisions - actifs courants	0,00
786	Reprises financières sur pertes de valeur et provisions	0,00
79	(Disponible)	0,00

المحتويات

قائمة المحتويات	
العناصر	**الصفحة**
الإهداء	I
الشكر	II
ملخص	III
الفهرس	VI
قائمة الأشكال و الجداول و المختصرات	VII
قائمة الملاحق	VIII
المقدمة العامة	أ
إشكالية الدراسة	ب
الفصل الأول: عموميات حول النظام المحاسبي المالي(scf)	
تمهيد	01
المبحث الأول: تقديم النظام المحاسبي المالي	02
المطلب الأول: مفهوم النظام المحاسبي المالي	2
بنية النظام المحاسبي المالي	2
المطلب الثاني: أسباب الانتقال إلى النظام المحاسبي المالي	3
الأسباب الداخلية	3
الأسباب الخارجية	4
المطلب الثالث: المميزات الأساسية للنظام المحاسبي المالي	4
المبحث الثاني: أهداف النظام المحاسبي المالي و الكيانات الملزمة بتطبيقه	5
المطلب الأول: أهداف النظام المحاسبي المالي	5
المطلب الثاني: أهمية النظام المحاسبي المالي	6
المطلب الثالث: الكيانات الملزمة و الغير ملزمة بتطبيق النظام المحاسبي المالي	7
الكيانات الملزمة بالتطبيق	7
الكيانات الغير ملزمة بالتطبيق	7
المبحث الثالث: الإطار التصوري و القانوني للنظام المحاسبي المالي	8
المطلب الأول: الإطار التصوري و تنظيم المحاسبة في النظام المحاسبي المالي	8
مجال التطبيق	8

المبادئ المحاسبية	8
الأصول و الخصوم والأعباء و النواتج	13
تنظيم المحاسبة في النظام المحاسبي المالي	15
المطلب الثاني: الإطار التشريعي للنظام المحاسبي المالي	16
القانون رقم07 -11	16
المرسوم التنفيذي رقم 08-156	17
المرسوم التنفيذي رقم 09-110	19
القرار رقم71	19
القرار رقم72	19
التعليمة رقم 02	20
المطلب الثالث: الجديد في النظام المحاسبي المالي	21
بعض العناصر الجديدة	21
الجديد في القياس والتقييم المحاسبي	24
خلاصة الفصل الأول	25
الفصل الثاني: المؤونات في النظام المحاسبي المالي	
تمهيد	26
المبحث الأول: مدخل إلى المؤونات	27
المطلب الأول: ماهية المؤونات	27
مفهوم وتعريف المؤونة وفق المخطط المحاسبي الوطني (مؤونة الأصول)	27
الدور الاقتصادي للمؤونة	28
المطلب الثاني: القواعد العامة المتعلقة بالمؤونات	28
أهداف المشرع	28
الحدث المنشئ لمحاسبة الخصم	28
تصنيف الخصوم	29
المطلب الثالث: تقييم المؤونات	30
قواعد عامة لتقييم الخصم	30
تقييم المخصصات	31
المبحث الثاني: المؤونات في المخطط المحاسبي الوطني	31

المطلب الأول: المؤونات الخاصة بالأصول	31
مؤونة نقص المخزونات	31
مؤونة نقص ذمم الاستثمارات	34
– مؤونة سندات التوظيف والمساهمة	34
– مؤونة نقص ذمم الزبائن	36
المطلب الثاني: المؤونات الخاصة بالخصوم	38
مؤونة الخسائر المحتملة	38
مؤونة الأعباء الواجبة التوزيع على عدة سنوات	39
المطلب الثالث: جدول توضيحي للمؤونات في المخطط المحاسبي الوطني	39
المبحث الثالث: التسجيل المحاسبي للمؤونات في النظام المحاسبي المالي	41
المطلب الأول: مؤونات الأعباء و المخاطر	41
مؤونة الأخطار	41
المؤونات الأخرى للأعباء	44
المطلب الثاني: مؤونة تدني قيم المخزون	48
المطلب الثالث: مؤونة الخسائر في القيم لحسابات الغير	48
مؤونة الزبائن	48
تدهور التثبيتات (حساب 29)	51
تدهور التثبيتات المالية(حساب 49)	52
خلاصة الفصل الثالث	53
الفصل الثالث: تسجيل المؤونات في المؤسسة العمومية الاقتصادية MOSTAVI	
تمهيد	54
المبحث الأول: تقديم المؤسسة	55
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسة	55
النشاطات الرئيسية للمؤسسة	55
المطلب الثاني: هدف المؤسسة	56
المبحث الثاني: الهيكل التنظيمي و القوانين المعمول بها	57
المطلب الأول: الهيكل التنظيمي للمؤسسة	58
المطلب الثاني: القوانين المعمول بها في المؤسسة	59

المبادئ والطرق المحاسبية	59
المبحث الثالث: ميزانية المؤسسة وأهم مؤوناتها	59
المطلب الأول: أصول المؤسسة	59
المطلب الثاني: خصوم المؤسسة	61
المطلب الثالث: أهم مؤونات المؤسسة	63
مؤونة منح التقاعد	63
خلاصة الفصل الثالث	65
الخاتمة العامة	66
قائمة المراجع	69
الملاحق	72
المحتويات	78